جامعة الانبار
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

السياسة المالية

المرحلة الثالثة

اعداد
الاستاذ الدكتور
سعيد علي العبيدي

المحتويات

السياسة الاقتصادية
انواع السياسات الاقتصادية

تطور تدخل الدولة في الاقتصاد
اولاً: دور الدولة في المذهب التجاري
ثانياً: دور الدولة الاقتصادي في مذهب الطبيعيين (الفيزيوقراط):
ثالثاً: دور الدولة في المذهب الكلاسيكي (التقليديون)
رابعاً: دور الدولة في ظل الافكار التدخلية (الكنزية ومابعدها)
خامساً: دور الدولة في ظل التطورات الاقتصادية الجديدة.

مظاهر فشل السوق ومبررات تدخل الدولة في الاقتصاد
اولاً: الاحتكار والسلوك الاحتكاري.
ثانياً: التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار
ثالثاً: مشكلة الاثار الخارجية
رابعاً: السلع العامة
خامساً: عدم اكتمال المعلومات:
سادساً: عدم قدرة السوق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

السياسة المالية
- **اهداف السياسة المالية:**

اولاً: الاستقرار الاقتصادي
ثانياً: تحقيق الاستخدام التام
ثالثاً: النمو الاقتصادي.
رابعاً: تخصيص الموارد.
خامساً: اعادة توزيع الدخل.

العوامل المؤثرة في السياسة المالية
اولاً: العوامل السياسية:
ثانياً: العوامل الادراية
ثالثاً: النظام الاقتصادي السائد
رابعاً: درجة التطور الاقتصادي.

ادوات السياسة المالية وآلية عملها Instruments of fiscal policy
اولاً: الادوات التلقائية Automatic instruments
ثانيا: الادوات المقصودة

- **التوزان الاقتصادي Economic Equilibrium**

اولاً: توازن اقتصاد يتكون من قطاعين.
ثانياً: توازن الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات

ثالثاً: توازن الاقتصاد بوجود اربع قطاعات

❖ **انواع المضاعف**

اولاً: مضاعف الاستثمار (الاستثمار المستقل الذي لا يتغير بتغير الدخل)

ثانياً: مضاعف الاستثمار المركب

ثالثاً: مضاعف التجارة الخارجية

رابعاً: مضاعف الانفاق الحكومي

خامساً: مضاعف الضرائب

سادساً: مضاعف الموازنة العامة

سابعاً:مضاعف المدفوعات التحويلية

❖ **المعجل (The Acclerator)**

الانتقادات النظرية الموجهة لنظرية المعجل

❖ **السياسة المالية:**

ادوات السياسة المالية:

اولاً: الانفاق العام

ثانياً: الايرادات العامة:

❖ **علاقة السياسة المالية بالطلب والعرض الكليين**

اولاً: علاقة السياسة المالية بالطلب الكلي

ثانياً: علاقة السياسة المالية بالعرض الكلي

❖ **آلية عمل السياسة المالية في اعادة الاقتصاد الى حالة التوازن عند الاستخدام التام.**

❖ **المحددات العملية للسياسة المالية**

❖ **السياسة المالية والسياسة النقدية**

❖ **الدورة الاقتصادية Business Cycles**

❖ **النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية**

تعريف السياسة: هي معالجة الامور ورعاية كافة شؤون الدولة الداخلية وشؤونها الخارجية

❖ **تعريف السياسة الاقتصادية:** Economic Policy

هي مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة بهدف التاثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف معينة ترغب الدولة في تحقيقها مثل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي ومعالجة البطالة والاختلال في ميزان المدفوعات والتقليل من الفقر وغير ذلك من الاهداف العامة على صعيد الاقتصاد الكلي.

❖ **انواع السياسات الاقتصادية**

لكل ميدان من ميادين الحياة الاقتصادية لها سياسة تتخصص بها ولها وسائلها التي تؤثر في هذا النشاط الاقتصادي لتحقيق الاهداف المرغوبة وفيما يأتي اهم السياسات الاقتصادية على صعيد الاقتصاد الكلي:

١- **السياسة المالية:**

٢-**السياسة النقدية:** هي مجموعة من القواعد والاجراءات التي تعتمدها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتأثير في عرض النقد والفائدة والائتمان.

وتمارس السياسة النقدية تأثيرها في عرض النقد من خلال نوعين من الوسائل هي:

أ- **الوسائل الكمية** وتشمل سعر اعادة الخصم. ونسبة الاحتياطي القانوني المفروض على المصارف التجارية وعمليات السوق المفتوحة.

ب- **الوسائل النوعية:** وتشمل اصدار التعليمات التي تنظم عملية الاقراض من قبل المصارف التجارية مثل مجالات الاقراض وحجم القروض ومدد السداد والتأثير والاقناع الادبي .

٣-**السياسة التجارية:** وهي مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال تجارتها الخارجية (الصادرات والاستيرادات) بغرض تحقيق اهداف معينة، **ومن اهم ادواتها التي تستخدمها في التاثير على التجارة الخارجية ما يأتي:**

أ- **الاداوات السعرية:** هي الادوات التي تحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير على سعر السلعة المصدرة او المستوردة وهي:

- الرسوم الكمركية.
- اعانات التصدير.
- الاغراق: والذي يعني بيع السلعة في الخارج باقل من كلفة انتاجها او اقل من سعر السلعة المشابهة او البديلة او اقل من سعرها في الداخل.
- سعر الصرف.

ب- الادوات الكمية: يكون التاثير على حجم ونوع التجارة بشكل مباشر وبقرارات ادارية ومن هذه الادوات.

- نظام الحصص: تحديد حجم السلع المسموح باستيرادها (كمية او قيمة) .
- تراخيص الاستيراد:

ج- الادوات التنظيمية: تشمل :

- المعاهدات التجارية: وتكون بين دولتين او اكثر .
- الاتفاقات التجارية: تكون قصيرة الاجل وتفصيلية.
- التكتلات الاقتصادية.

وهناك نوعين من السياسات التجارية:

- سياسة حرية التجارة عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية.
- سياسة الحماية وتعني تدخل الدولة بواحدة او اكثر من الادوات السابقة لتحقيق مصلحة الاقتصاد القومي.

٤-**السياسة الدخلية:** تعني تدخل الدولة في تحديد الحد الادنى للاجور وتشمل كذلك نظام الرعاية الاجتماعية واعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الاقل دخل في المجتمع.

٥-**السياسة السكانية:** وتشمل اجراءات تنظيم الاسرة ورعاية الاطفال وتشجيع الزواج او عدمه ونظام الهجرة من والى الدولة. وقد تكون سياسة توسعية اي تشجع على زيادة السكان او انكماشية تعمل على الحد من معدل النمو السكاني.

٦-**السياسة الزراعية:** تتضمن اجراءات الدولة في تشجيع وتطوير الزراعة ويكون ذلك من خلال عدة اجراءات منها منح القروض للمزارعين وتوفير البذور والمبيدات باسعار مناسبة ودعم الصادرات الزراعية وغيرها.

٧-**السياسة الصناعية:** وتتضمن اجراءات الدولة في تطوير القطاع الصناعي مثل التأكيد على الصناعات الاستهلاكية او الانتاجية او احلال الواردات. وتقديم الدعم للمشاريع الصناعية مثل القروض واعفاء السلع المستوردة (المكائن) من الرسوم الكمركية واعفاء المشروع الصناعي من الضرائب لمدة معينة ومنح المشاريع ارض لاقامة المشروع مجاناً او بأسعار منخفضة او غير ذلك.

٨-**السياسة التنموية:** تتضمن اجراءات وتدابير الدولة في مجال احداث تغير بنيوي شامل في الاقتصاد القومي وزيادة الانتاج والانتاجية ورفاهية افراد المجتمع وتطوير قدراتهم وخياراتهم في الحياة. وتتكون هذه السياسة من عدة سياسات فرعية لتحقق الهدف نفسه في كل ميدان من ميادين الاقتصاد.

تطور تدخل الدولة في الاقتصاد

سنناقش دور الدولة في الاقتصاد من مذهب التجاريين (المركنتلية) الى الوقت الحاضر وكما يأتي:

اولاً: دور الدولة الاقتصادي في المذهب التجاري

يقصد بالمذهب التجاري الافكار والسياسات الاقتصادية التي سادت في اوربا للمدة (١٥٠٠- ١٨٠٠)م. ومن اهم افكار هذا المذهب هو اعتبار الذهب والفضة رمز الثروة وعلى هذا الاساس قامت السياسات الاقتصادية والتجارية وقد تضمنت تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات لكي يحصوا على ميزان تجاري موجب وسخرت الدولة قوتها وقوانينها لهذا الهدف مثل بناء اسطول تجاري لنقل الصادرات الى الخارج وتطوير البنى التحتية لخدمة المشاريع الصناعية والزراعية وبناء اسطول حربي ليتمكن من السيطرة على دول العالم الثالث للحصول على المواد الاولية وجعلها سوق لمنتجاتها. وبشكل عام يدعو هذا المذهب الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتقوية قوة الدولة في جميع مجالاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

ثانياً: دور الدولة الاقتصادي في مذهب الطبيعيين (الفيزيوقراط):

يرى اصحاب هذا المذهب ان الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة فهي التي تقود الى الكفاءة الاقتصادية وتطور المجتمع، والشعار المعروف (دعه يعمل دعه يمر) يعود الى الطبيعيين. وكان موقفهم ضد مبادئ التجاريين اذ هم يدعون الى الحرية الاقتصادية ورفع القيود عن التجارة الخارجية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وان وظائف الدولة يجب ان تنحصر في ما ياتي:

١-حفظ الامن في الداخل والدفاع ضد العدوان الخارجي.

٢-حماية الملكية الخاصة.

٣-القيام بالاعمال العامة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص كتبليط الشوارع وحفظ الحقوق ومكافحة الجريمة والتلوث وتنظيم امور الحياة الاخرى.

٤-توجيه النظام الطبيعي الى تشريعات وتعليمات يمكن تطبيقها.

امن الطبيعيون بفكرة النظام الطبيعي الذي يحكم الكون وانه منسجم مع الفطرة ومع مصالح الناس وترك الامور لهذا النظام المتناسق ليحقق الفلاح والرفاهية والسعادة لكل الناس. وعليه اي تدخل من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية الطبيعية من شأنه ان يجلب عدم الرفاهية وعدم الكفاءة الاقتصادية ويعطل دور المبادرة الفردية ومن ثم يقل الانتاج ومعدل النمو الاقتصادي.

ثالثاً: دور الدولة في المذهب الكلاسيكي (التقليديون)

يطلق هذا الاسم على الافكار الاقتصادية التي سادت نهاية القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر وخاصة بعد صدور كتاب ادم سمث ثروة الامم عام ١٧٧٦. اكد هذا المذهب على حرية الفرد والعمل والتجارة واكد على افكار الطبيعيين بوجود النظام الطبيعي الذي يعمل تلقائياً وبأعلى كفاءة واطلق عليه آلية السوق او اليد الخفية او آلية الاسعار. ويؤكد كتاب هذا المذهب على عدم تدخل الدولة في الاقتصاد لان تدخلها سيكون له اثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد. وان تدخل الدولة يجب ان يكون باقل قدر ممكن وينحصر مجال تدخلها في تقديم الخدمات العامة كالأمن والدفاع والعدالة، وان تدخل الدولة كما يقولون هو شر لابد منه لذلك يجب ان يكون باقل قدر ممكن وعليه يجب ان تكون النفقات العامة باقل قدر ممكن وان تجبى الضرائب بالقدر الذي يغطي هذه النفقات ويجب ان تكون الموازنة العامة متوازنة ولا توجد اهداف اخرى للموازنة غير تقديم الخدمات العامة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص وذلك لطبيعتها الخاصة والمتمثلة بعدم قابليتها للقسمة او التخصيص لمن يدفع فقط او هي السلع التي لا يمكن حجبها عن عامة الناس حتى لو كانوا لا يدفعون تكاليف انتاجها. وهي السلع التي اذا ما قدمت لشخص واحد تصبح متاحة للاشخاص الاخرين وبنفس القدر تلقائياً مثل الامن والدفاع وتبليط الشوارع واضاءتها.

رابعاً: دور الدولة في ظل الافكار التدخلية (الكنزية ومابعدها)

بعد الكساد العظيم عام ١٩٢٩ والذي بدأ من الاقتصاد الامريكي واستمر الى بداية الاربعينات من القرن الماضي. وعند صدور كتاب الاقتصادي البريطاني J. M. Keynes (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) حصل تغير جذري في الافكار الاقتصادية، وبدأت المطالبة بتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال ادوات السياسة المالية (الايرادات والنفقات) للتأثير على الطلب الكلي ولتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية تتمثل في الحفاظ على التوازن الاقتصادي والاستخدام التام وتحقيق النمو الاقتصادي واعادة توزيع الدخل للحفاظ على التوازن الاجتماعي.

خامساً: دور الدولة في ظل التطورات الاقتصادية الجديدة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الدول الاشتراكية الى اقتصاد السوق وانتشار العولمة. ساد توجه جديد يدعو الى تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال عمليات الخصخصة وانسحاب القطاع العام من كثير من الانشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص وعادت الدعوات الكلاسيكية من جديد الى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الا بأقل قدر ممكن وان تدخلها قد يحدث خلل واضطراب في الاقتصاد اكثر مما يحدث اثار ايجابية وازدهار. ومن دعاة هذا الاتجاه ما يسمى بمدرسة شيكاغو في الاقتصاد ويترأسها الاقتصادي الامريكي ميلتون فريدمان.

مظاهر فشل السوق ومبررات تدخل الدولة في الاقتصاد

بالرغم من الاشادة بكفاءة نظام السوق عند سيادة المنافسة التامة الا ان نظام السوق يفشل في تحقيق الكثير من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وذلك لاسباب كثيرة، وهذه الاسباب هي مبررات تدخل الدولة في الاقتصاد لتصحيح مواطن الفشل الى حالة افضل. وفيما يأتي اهم مظاهر فشل السوق والتي نفسها مبررات لتدخل الدولة في الاقتصاد.

اولاً: الاحتكار والسلوك الاحتكاري.

يعني الاحتكار من وجهة نظر اقتصادية وجود منتج واحد ينتج سلعة لا بديل قريب لها مع صعوبة دخول منتجين جدد الى السوق لانتاج هذه السلعة. ان هدف كل منتج هو تعظيم الارباح، وفي سوق المنافسة التامة يكون الربح اعتيادي والسعر يساوي الكلفة الحدية لانتاج السلعة. ولا يستطيع المنتج ان يرفع السعر لانه يفقد حصته في السوق. ولا يستطيع رفع السعر عن طريق تقليل العرض لان حجمه في السوق ومساهمته في العرض الكلي للسلعة صغير جداً بحيث لا يكون له تأثير.

اما في حالة الاحتكار فان المنتج يعمد الى تقليل عرض السلعة ليرتفع سعرها بحيث يكون السعر اعلى من التكلفة الحدية وبذلك تقل الكفاءة الاقتصادية من وجهة نظر المجتمع. حيث يكون حجم الانتاج اقل والسعر اعلى وهذا لا يحصل في حالة سيادة سوق المنافسة التامة.

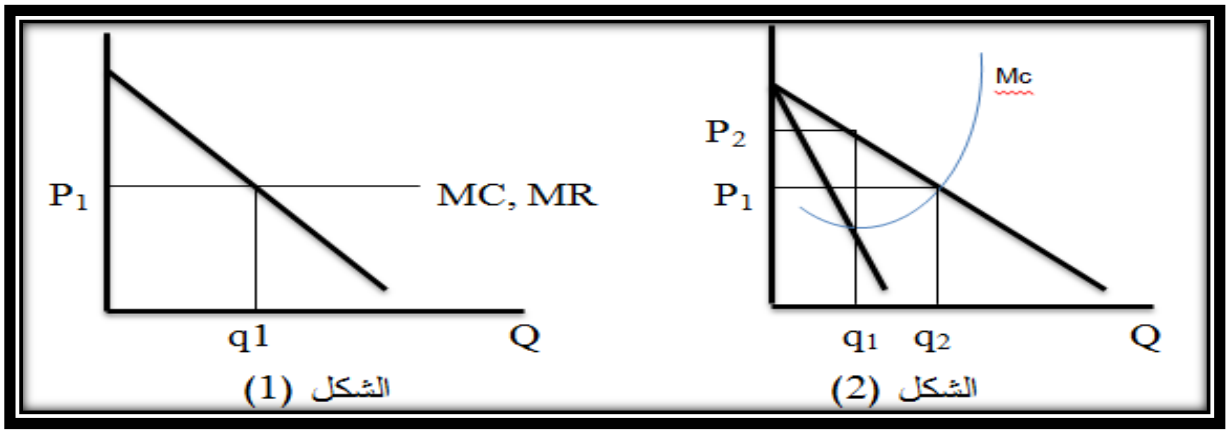

شكل(١,٢) (التوازن في سوق المنافسة التامة والاحتكار)

الشكل(١) يمثل توازن منتج يعمل في سوق المنافسة التامة حيث ان P= MR= MC وكمية الانتاج هي ($0q_1$). ام الشكل (٢) فيمثل توازن المحتكر حيث يتحقق التوازن عند تقاطع MC=MR، وينتج عنه السعر p_1 والكمية ($0q_1$) ولتوضيح الفرق بين السوقين قمنا باسقاط الشكل الاول على الشكل الثاني ويمثله الخط P_1 حيث في سوق المنافسة يكون السعر P_2 وهو اقل من السعر P_1 في حالة الاحتكار. اما كمية الانتاج فتكون ($0q_2$) وهي اكبر من ($0q_1$) في حالة الاحتكار. وفي حالة الاحتكار يكون هناك هدر في الطاقة الانتاجية مقدارها الفرق بين q_1 و q_2. وكذلك السعر يكون في حالة الاحتكار اعلى مما هو عليه في حالة المنافسة بمقدار P_1P_2، عندما تتدخل الحكومة وتمنع الاحتكار سوف يكون هناك كفاءة اقتصادية افضل من وجهة نظر المجتمع. وهذا هدف سامي تسعة الدولة لتحقيقه.

قد لا يكون المحتكر منتج واحد بل يمكن ان يكون مجموعة منتجين يشكلون كارتل يتفقون فيما بينهم على تقليل العرض ورفع الاسعار او تقاسم السوق او منع دخول منافسين جدد. وقد يكون هناك اندماج بين المنتجين الكبار لتكوين شركة كبيرة تستطيع ان تجبر صغار المنتجين على الخروج من السوق او الدخول معها في تكتل.

ان تدخل الحكومة قد يكون بمنع تفرد الشركة في انتاج سلعة او خدمة معينة. واذا كان هناك احتكار طبيعي مثل الاتصالات وانتاج الكهرباء والغاز الطبيعي والوقود فيتم تشكيل لجان تحدد اسعار البيع بحيث تضمن ربح للمنتج وتراعي حالة المستهلك وتحميه من استغلال المنتجين له.

ثانياً: التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار

تعاني الاقتصادات الحديثة من التقلبات الاقتصادية بين التضخم والكساد والبطالة وهذه مشكلة اذا لم تتدخل الدولة في حلها فقد تطول ويكون لها اثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

لذلك تقوم الدولة من خلال السياسة المالية وادواتها كالانفاق العام والضرائب بالتاثير على حجم الطلب الكلي او العرض الكلي بما يعيد حالة الاقتصاد الى الاستخدام التام والتوازن والاستقرار الاقتصادي.

ثالثاً: مشكلة الاثار الخارجية Externalities

الاثار الخارجية هي المنافع والتكاليف التي تنتج عن نشاط اقتصادي معين وتصيب اخرين من غير ان يكون لهم دور معين في هذا النشاط اي من غير تحمل تكاليف او دفع مقابل.

تكون الاثار على نوعين ايجابية وسلبية، ويتم تحديد الحجم الامثل من الانتاج من خلال استخدام الضرائب والاعانات، حيث تفرض ضرائب على المنتج الذي يصدر منه اثار خارجية سلبية مثل التلوث وتعطى اعانات للمنتج الذي يصدر عن نشاطه اثار خارجية ايجابية مثل التدريب والتعليم.

يمثل الشكل (٣) الاثار الخارجية السلبية لمنتج معين. تعمل الحكومة على تقليل العرض. فالتوازن الاول E_1 يكون السعر P_1 والكمية q_2. تفرض الدولة ضريبة مقدارها E_1E_3 مما يؤدي الى انتقال منحنى العرض من S_1 الى S_2 ويتقاطع مع منحنى الطلب عند E_2 يكون السعر P_2 والكمية تقل الى q_2 وبذلك يقل الانتاج الى الحد الامثل الذي يرغب فيه المجتمع. وتقل معه الاثار الخارجية السلبية. والشكل (٤) يمثل الاثار الخارجية الايجابية. فالتوازن E1 السعر P1 والكمية q1 تقوم الدولة بدفع اعانة للمنتج مقدارها P1 P2 ويكون التوازن E2 وكمية الانتاج هي q2 والسعر p2 ولكن p2p1 تتحمله الدولة وبذلك يزداد الانتاج الى الحد الامثل اجتماعياً.

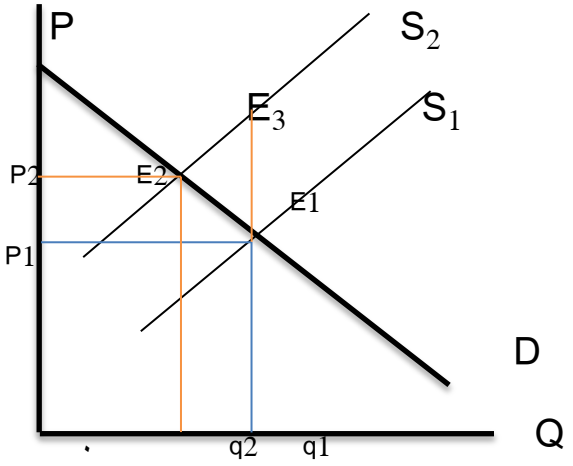

الشكل (٣)الاثار الخارجية السلبية

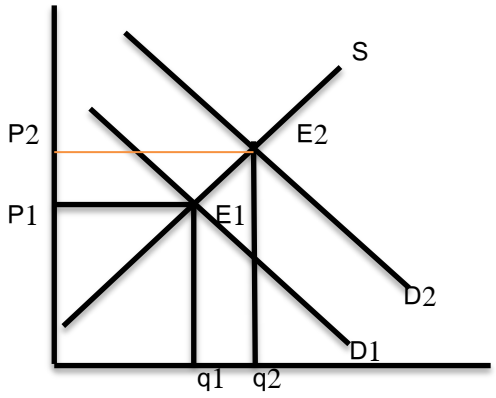

الشكل (٤)الاثار الخارجية الايجابية

رابعاً: السلع العامة Public goods

هي السلع التي تستهلك من قبل جميع افراد المجتمع بشكل جماعي مثل الطرق العامة والجسور والامن والدفاع ومكافحة التلوث وخدمات القضاء ومكافحة الجريمة وغيرها. تقوم الدولة بتقديم وانتاج هذه الخدمات لان القطاع الخاص لا يقدم على انتاجها لانها تتميز بخاصيتين هما:

١- عدم امكانية استبعاد اي شخص من الانتفاع منها:

عند تقديم خدمة الامن او بناء الجسور او مكافحة التلوث فلا يمكن منع اي فرد من استهلاكها او الانتفاع منها وسواء دفع تكاليف انتاجها ام لم يدفع. وسواء رغب بها ام لم يرغب. اما السلع الخاصة فيمكن حجبها عن الذين لا يدفعون ثمنها لذلك تقدم السلع العامة من قبل الدولة بغض النظر عن وجود افراد لا يدفعون تكاليف انتاجها. وتمول هذه السلع من ايرادات الضرائب وتقدم لكل افراد المجتمع.

٢-الاستهلاك غير التنافسي Non rival consumption

ان استهلاك السلعة العامة من قبل احد الافراد لن يؤثر على الكمية المتاحة من تلك السلعة، فلو عملت الحكومة على توفير الامن او الهواء غير الملوث فلا يمكن تقديمه لمن يدفع وحجبه عمن لا يدفع. ان هذه الخاصية تقطع العلاقة بين استهلاك السلعة ودفع ثمنها. وهذا الامر يجعل من القطاع الخاص غير راغب في انتاجها ولا يخصص لها من الموارد ولا ينتج منها القدر الذي يرغب به المجتمع. وان هذه السلع العامة لها اثار خارجية كبيرة لذلك لابد من انتاجها من قبل الدولة.

خامساً: عدم اكتمال المعلومات: Asymmetric information

ان اتخاذ القرارات الصحيحة من قبل الوحدات الاقتصادية (منتجون، مستهلكون، اصحاب الموارد، الشركات) يتطلب توفر معلومات صحيحة عن السوق لكل الاطراف. ان عدم حصول ذلك يؤدي بان يتخذ قرارات ذات اثار تخصيصية سيئة للموارد.

لذلك يجب تدخل الدولة بوضع اللوائح والتعليمات التي تكفل تدفق المعلومات لكافة الاطراف المتعاملة في السوق وبالسرعة والوقت المناسب وباقل تكلفة وبدون تمييز.

سادساً: عدم قدرة السوق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

يتأثر توزيع الدخل بين افراد المجتمع بالندرة النسبية لعوامل الانتاج والممارسات الاحتكارية وطبيعة توزيع الثروة وهذه العوامل لا يمكن لجهاز السوق ان يؤثر فيها في الاجل القصير مما ينتج عنه تفاوت كبير في توزيع الدخل يضر كثيراً بالفئات الاقل دخلاً ويسبب خلل في التوازن الاجتماعي والسلم المجتمعي. لذلك تلجأ الحكومة الى التدخل لاعادة توزيع الدخل بشكل اكثر عدالة ويتم ذلك من خلال الضرائب التصاعدية من جانب والمدفوعات التحويلية على شكل اعانات نقدية مثل شبكة الحماية الاجتماعية ومن خلال تقديم خدمات وسلع باسعار مدعومة او مجانية مثل البطاقة التموينية والخدمات الصحية والتعليمية والبلدية وغيرها.

السياسة المالية Fiscal Policy

❖ **السياسة المالية:** هي مجموعة الاجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال تغيير في الايرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

❖ **اهداف السياسة المالية:**

تسعى السياسة المالية في كل دولة الى تحقيق الاهداف الرئيسة الأتية:

اولاً: الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي يعني عدم تعرض الاقتصاد الى التقلبات الاقتصادية وهي التضخم والكساد(البطالة) وهذه التقلبات تتمثل في تغير المستوى العام للاسعار ارتفاعاً في حالة التضخم وانخفاضٍ في حالة الكساد.

ان التقلبات الاقتصادية يكون منشأها التغير في الطلب الكلي الفعال. فاذا حصل نقص في الطلب الكليAD (Aggregate Demand) يصاب الاقتصاد بالكساد ويرتفع معدل البطالة اما اذا حصل زيادة في الطلب الكلي الفعال بحيث لا يتمكن العرض الكلي من مجاراته فيحصل التضخم وهو الارتفاع غير الاعتيادي في المستوى العام للاسعار.

ان عدم الاستقرار في الاقتصاد له اثار سلبية كثيرة على الاقتصاد. حيث ينعدم الامان في المعاملات المالية والتجارية الآجلة. ولا يتمكن المستثمرون من التخطيط السليم لاستثماراتهم لزيادة درجة عدم اللايقين في المستقبل. وتتضرر فئات اجتماعية وتستفاد اخرى ويحصل سوء في توزيع الدخل وغير ذلك من الاثار. لهذا يكون تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدف مهم للسياسة المالية.

اما معالجة عدم الاستقرار الاقتصادي فتكون حسب الحالة التي يعاني منها الاقتصاد وكما يأتي:

أ: في حالة انخفاض الطلب الفعال وحصول كساد وبطالة في الاقتصاد تلجأ الحكومة الى اتباع سياسة مالية توسعية تتضمن خفض الضرائب من جانب وزيادة الانفاق العام من جانب اخر. ومن شأن ذلك ان يرفع الطلب الكلي الفعال مما يدفع بالمنتجين الى زيادة الانتاج وتشغيل المصانع من ثم تشغيل العمال فتقل البطالة وهؤلاء العمال سوف يستلمون دخول يقومون بإنفاقها لشراء السلع الاستهلاكية وبذلك يرتفع الطلب ويتعافى الاقتصاد من الكساد والبطالة.

ب: اما في حالة حصول فائض في الطلب الكلي يفوق العرض الكلي فسوف يرتفع المستوى العام للاسعار ويصاب الاقتصاد بالتضخم. هنا تلجأ الحكومة الى اتباع سياسة مالية انكماشية تتضمن زيادة الضرائب من جانب وخفض الانفاق العام من جانب اخر، ومن شأن ذلك ان ينخفض الطلب الكلي الى ان يتساوى مع العرض الكلي ويعود المستوى العام للاسعار الى مستواه الطبيعي ويتعافى الاقتصاد من التضخم.

ثانياً: تحقيق الاستخدام التام Full Employment

يعني تحقيق الاستخدام التام او التشغيل التام في الاقتصاد ان جميع عناصر الانتاج تكون في حالة عمالة وتشغيل ولا تعاني من بطالة. وهذه هي الحالة المثلى للاقتصاد حيث يكون في افضل حالاته ويعمل بالطاقة الانتاجية القصوى او ما يسمى تحقيق امكانيات الانتاج والتي تعني اقصى ما يمكن ان ينتجه الاقتصاد من السلع والخدمات من خلال استغلال ما متاح لديه من موارد اقتصادية.

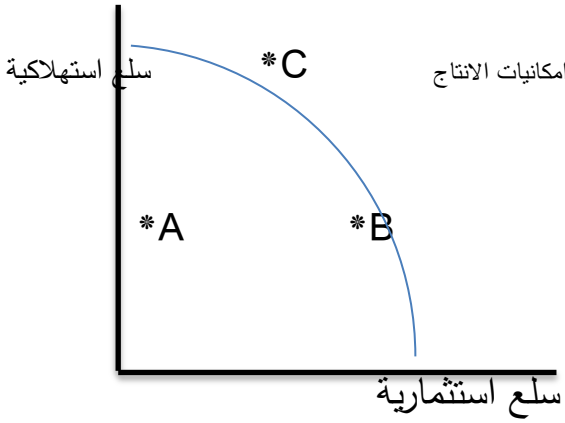

يوضح منحنى امكانيات الانتاج اقصى ما يمكن انتاجه من السلع والخدمات كما تشير الى ذلك النقطة B اما نقطة C فتمثل مستوى من الانتاج لا يمكن بلوغه لعدم وجود الموارد الاقتصادية الكافية.

شكل (٥) منحنى امكانيات الانتاج

اما النقطة A فتمثل انتاج اقل من امكانيات الاقتصاد وهذا يعني ضياع فرصة على البلد تعيق من تقدمه وتخفض من الرفاهية الاقتصادية لابنائه.

وتساهم السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية الاخرى في تحقيق الاستخدام التام ويتم ذلك من خلال معالجة حالات الكساد والبطالة وتوفير البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار واكمال البنى التحتية للاقتصاد مثل الطرق والجسور والاتصالات والموانئ والمصارف ومراكز التدريب والقوانين والتشريعات والجامعات....الخ. والتي بمجموعها تكون بيئة اقتصادية مناسبة ومشجعة على النمو الاقتصادي في كل القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: النمو الاقتصادي.

يعني النمو الاقتصادي حصول زيادة سنوية في الناتج المحلي الاجمالي وما يترتب عليه من زيادة في نصيب الفرد من هذا الناتج. ان تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعد من الاهداف التي تسعى اليها كل السياسات الاقتصادية ومنها السياسة لتلبية حاجة الزيادة السنوية في السكان وكذلك تعني حصول الفرد على مزيد من السلع والخدمات والحصول على السلع والخدمات الجديدة الناتجة عن التطور التكنلوجي وهذا من شأنه ان يزيد من رفاهية افراد المجتمع الاقتصادية.

ان النمو الاقتصادي يحصل نتيجة لعملية الاستثمار والذي يعني بناء رؤوس اموال انتاجية (مصانع، مزارع، تعليم، تدريب) ان هذا الاستثمار يحتاج الى رأسمال نقدي يموله ويحتاج الى بيئة مشجعة للاستثمار لذلك على الدولة ان تقوم بما يأتي:

١- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات.

ان هذه الموارد تأتي من:

أ: الادخار: يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك ولا يكتنز ويقسم الادخار الى انواع وهي:

- ادخار القطاع العائلي: تستطيع الدولة تشجيع الافراد على الادخار من خلال اعفاء الدخول المتأتية من عوائد السندات من الضرائب واعفاء او تخفيض التركات من الضرائب.
- مدخرات قطاع الاعمال: لتشجيع الشركات على الادخار يتم خفض الضرائب على الدخول غير الموزعة والتي يعاد استثمارها في مشاريع جديدة او توسعية وتطوير القائمة.
- مدخرات القطاع الحكومي: مصدر هذه المدخرات هو فائض الموازنة العامة اي تكون الايرادات العامة اكبر من النفقات العامة. ويمكن ان توجه هذه المدخرات لانشاء مرافق

عامة تقدم خدمات للمواطنين وتسهل عمل الشركات والمستثمرين حيث تساهم بتقليل تكاليف الانتاج بشكل غير مباشر.

ب: القروض الداخلية.

تلجأ الحكومة الى القروض الداخلية (المحلية) لظروف طارئة وتكون على شكل اذونات الخزينة او سندات تنمية. ويجب ان تستخدم هذه القروض في مشاريع انتاجية بحيث يمكن تسديد الدين وفوائده من عائد هذه المشاريع. وتتمكن الدولة من فرض قروض اجبارية على الوحدات الاقتصادية المحلية (افراد، شركات،....الخ) عندما يتطلب الامر ذلك.

ج: القروض الخارجية.

عندما لا تفي القروض الداخلية بكل حاجة الحكومة للتمويل او عدم قدرة المصادر الداخلية على ذلك، تلجأ الحكومة الى مصادر خارجية (دول، منظمات، مصارف) للحصول على التمويل اللازم لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية. ان هذه القروض ان لم تستخدم بشكل صحيح وسليم تكون عبء على الاقتصاد ومشكلة كبيرة وقد لا تستطيع الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين.

لا شك ان درجة التطور والنمو الاقتصادي كلما ارتفعت كان الحصول على التمويل اسهل وذلك للملاءه المالية ودرجة الثقة العالية في هذه الدولة من القدرة على السداد سواء للدائنين المحليين او الاجانب، والعكس صحيح كلما تخلف اقتصاد الدولة كان من الصعب على الحكومة تعبئة موارد مالية لغرض التنمية سواء من المصادر الداخلية او الخارجية ومشكلة المديونية التي تعامي منها اغلب الدول النامية وعجزها عن السداد شاهد على ذلك.

رابعاً: تخصيص الموارد.

يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد الاقتصادية النادرة (المادية والبشرية) بين الاستخدامات المتعددة لاشباع اكبر قدر من حاجات المجتمع ولتعظيم رفاهيته. ويكون التقسيم وفق معايير مختلفة منها:

١-تخصيص الموارد بين القطاع الخاص والقطاع العام.

٢-تخصيص الموارد بين انتاج السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية.

٣-تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.

٤-تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

٥-تخصيص الموارد بين الجيل الحالي والاجيال القادمة.

❖ ان تخصيص الموارد يمكن ان يتم وفق طريقتين هما:

الاولى: يتم التخصيص وفق آلية السوق وجهاز الثمن وقوى العرض والطلب القائمة على اساس مبدأ سيادة المستهلك.

الثانية: تدخل الدولة في تخصيص الموارد من خلال قانون الموازنة العامة وادواتها الايرادات والنفقات العامة.

لقد سبق وبينا بان السوق قد يفشل ولا يكون كفوء لاسباب منها وجود السلع العامة والسلوك الاحتكاري. ونقص المعلومات ووجود الاثار الخارجية الايجابية والسلبية. لذلك في هذه الحالة يجب تدخل الدولة لتصحيح ما يحصل من اختلال في تخصيص الموارد لضمان مصلحة المجتمع وضمان مصالح الاجيال القادمة والادوات المستخدمة في ذلك الضرائب والانفاق العام. فاذا احست الحكومة بان قطاع صناعي معين ذو اهمية وحاجة المجتمع ماسة الى انتاجه فيمكن ان تتخذ الدولة كل او بعض الاجراءات الاتية:

أ: فيما يخص المنتجين تقدم الدولة الحوافز المالية الاتية:

- اعفاء الارباح من الضريبة لمدة معينة.
- الاعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الكمركية.
- اعفاء الارباح المحتجزة من الضريبة اذا ما اعيد استثمارها.
- تقديم اعانات للمنتجين.
- الانفاق الحكومي على برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وحفظ حقوق الملكية الفكرية.

ب: فيما يخص المستهلكين:

- تقوم الدولة بتقديم اعانات نقدية او عينية لبعض فئات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض.
- تقوم الدولة بتحديد اسعار بعض السلع والخدمات العامة والتي يمنح امتياز انتاجها او تقديمها من قبل بعض الشركات. مثل الكهرباء والغاز الطبيعي والوقود والاتصالات او بعض السلع الاساسية كالخبز ومشتقاته.

خامساً: اعادة توزيع الدخل.

يتم توزيع الدخل في المجتمع حسب الشكل السائد لملكية عناصر الانتاج وهذا التوزيع يسمى التوزيع الوظيفي لان كل صاحب عنصر من عناصر الانتاج يأخذ نصيبه من الانتاج المتحقق فالعمل يأخذ الاجور ورأس المال يأخذ الفائدة والارض تأخذ الريع والمنظم يأخذ الربح.

هذا هو التوزيع الاولي للدخل قد لا يمثل العدالة من وجهة نظر المجتمع حيث هناك افراد لا يملكون اي عنصر من عناصر الانتاج مثل المعوقين او العاطلين عن العمل او الاطفال او طلبة العلم. او هناك من يعمل ولكن يحصل على دخل لا يكفي لسد احتياجاته الاساسية. وبالقابل هناك من يحصل على دخل يزيد عن حاجاته بهذا القدر او ذاك، وهذا يعود الى التفاوت بين حجم دخول الافراد الى عاملين اساسيين هما:

الاول: ما يتمتع بع الفرد من مواهب وقدرات ذهنية ومهارات جسدية، وقدرات موروثة ومكتسبة كالارث وغيره.

الثاني: مقدار ما يملك الفرد من ثروة مدرة للدخل وبمرور الوقت يحدث تركز للثروة بيد فئة قليلة، هذا التفاوت غير عادل من وجهة نظر المجتمع لانه يعود على المجتمع بآثار سلبية مثل الفقر والجهل وتهميش الفقراء والثراء الفاحش والاستهلاك الترفي والبذخ للاغنياء. وهذا من شأنه ان يهدد السلم الاجتماعي والاستقرار والامن الاقتصادي. لذلك تلجأ الدولة الى القيام بعملية اعادة توزيع الدخل وبالطرق الأتية:

١-تحديد عوائد عناصر الانتاج واثمان السلع والخدمات، مثال على ذلك وضح حد ادنى للاجور في القطاع العام والخاص وتحديد اسعار منخفضة او مجانية لبعض السلع والخدمات الضرورية مثل المواد الغذائية الاساسية والخدمات الطبية والتعليم. وهنا يستفاد ذوي الدخل المنخفض من هذه الاجراءات ويزداد دخلهم الحقيقي.

٢- استخدام الضرائب التصاعدية والنفقات التحويلية.

٣- تفرض الدولة ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة سواء للافراد او الشركات وتعيد انفاق حصيلة هذه الضرائب على شكل اعانات نقدية او سلع وخدمات باسعار مدعومة او خدمات مجانية. وهذه تسمى النفقات التحويلية لانها تحول القوة الشرائية من اشخاص الى اخرين من غير مقابل.

هذا الاجراء يعمل على اعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفئات الاقل دخلاً ويقلل الفجوة بين دخول الاغنياء ودخول الفقراء حيث ان الضرائب التصاعدية تقلل من ارتفاع دخول الاغنياء والمدفوعات التحويلية ترفع من دخول الفقراء. وهذا هو جوهر عملية اعادة توزيع الدخل وبعدها يكون توزيع الدخل اقرب للعدالة من وجهة نظر المجتمع.

العوامل المؤثرة في السياسة المالية

تتأثر السياسة المالية بعوامل عدة منها:

اولاً: العوامل السياسية:

السلطة العليا في اي بلد بيدها كل القرارات السياسية والاقتصادية. وهي تسعى من خلال هذه السلطة ان تحقق اهدافها وغاياتها ومنها احتفاظها بالسلطة لأطول مدة زمنية ممكنة سواء في الدول الدكتاتورية او النظم الديمقراطية. وعليه فان نظام الضرائب والاعفاءات وطبيعة الانفاق العام وغاياته تخضع لتوجيه الطبقة السياسية الحاكمة.

ان الكثير من القرارات السياسية يكون لها مضمون او ابعاد مالية مثل قرارات الحرب تتطلب المزيد من تخصيص الموارد للانفاق العسكري لكسب الحرب وبعد انتهاء الحرب تكون هناك اعباء مالية لغرض اعادة اعمار ما دمرته الحرب.

وفي الدول الديمقراطية يكون للانتخابات والوعود التي يطلقها المرشحون ابعاد مالية تتضمن الكثير من الانفاق او تخفيض الضرائب.

ثانياً: العوامل الادراية

ان حجم الجهاز الاداري للدولة وكفاءته له تأثير كبير على السياسة المالية فكبر حجم الجهاز الاداري يتطلب نفقات مالية كبيرة تشغيلية واذا كانت كفاءته قليلة فسوف يكون هناك هدر وفساد في انفاق المال العام. وفساد في جميع الضرائب والايرادات الاخرى. ان انخفاض كفاءة الجهاز الاداري يكلف الدولة المزيد من الموارد.

ثالثاً: النظام الاقتصادي السائد

١-السياسة المالية في النظام الرأسمالي

مرت السياسة المالية بمراحل في ظل النظام الرأسمالي حيث كانت متدخلة في النشاط الاقتصادي في زمن التجاريين ومحايدة في زمن الطبيعيين والكلاسيك، ومتدخلة في زمن كنز وما بعده. وفي الوقت الحاضر يختلف قدر تدخل الدولة في الاقتصاد من بلد الى اخر ومن قيادة سياسية الى اخرى. وبشكل عام اخذت دور الدولة والسياسة المالية بالانحسار في الدول الرأسمالية الصناعية وكذلك في الكثير من الدول النامية بحجة عدم كفاءة القطاع العام والدعوة الى اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية.

٢-السياسة المالية في الاقتصاد الاشتراكي.

يكون للسياسة المالية دور كبير في النظام الاشتراكي لان جميع وسائل الانتاج تكون مملوكة للدولة فالايرادات تأتي من مبيعات المنشآت العامة والنفقات تنفق على ابوابها المختلفة من قبل السلطة المالية العامة. ودور القطاع الخاص يكاد يكون معدوم.

ان النظام الاقتصادي الاشتراكي قد انحسر بل اختفى من الساحة الدولية وتحولت الدول الاشتراكية الى نظام اقتصاد السوق (الرأسمالي). لان النظام الاشتراكي فشل في تحقيق التخصيص الامثل للموارد وفشل في توفير الكفاءة والرفاهية للشعوب التي حكمها.

رابعاً: درجة التطور الاقتصادي.

١-السياسة المالية في الدول المتقدمة.

نظراً لطبيعة اقتصاد الدول المتقدمة من حيث اكتمال جهازها الانتاجي وبنيتها التحتية ومؤسساتها العامة. فان السياسة المالية في هذه الدول تهدف الى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل ومعالجة ما يظهر من اختلالات على شكل بطالة او تضخم ويتم ذلك من خلال التحكم في الضرائب والانفاق العام ويكون النشاط المالي معاكس للدورة الاقتصادية. حيث تتبع سياسة مالية توسعية (خفض الضرائب وزيادة

الانفاق العام) عند حصول الكساد والبطالة. وتتبع سياسة مالية انكماشية في حالة التضخم والتي تتضمن (زيادة الضرائب وخفض الانفاق العام). وهذه الاجراءات تهدف الى التأثير على الطلب الكلي الفعال بالخفض او الزيادة وحسب حالة الاقتصاد.

٢- السياسة المالية في الدول النامية.

تتميز الدول النامية بجملة من الخصائص منها انخفاض مستوى دخل الفرد وانخفاض الانتاجية وتخلف التكنولوجيا وعجز في الموازنة العامة وتشوه هيكل الانتاج وسيادة القطاع الاولي الزراعي والتعدين اضافة الى انخفاض الادخار والاستثمار وسوء في توزيع الدخل وفساد مالي واداري واقتصادي.

لذلك مهمة السياسة المالية في هذه الدول هي تحقيق التنمية الاقتصادية وحشد المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع وتنويع مصادر الدخل واحداث تنمية بشرية واستقرار اقتصادي وتوازن في ميزان المدفوعات. واكمال البنى الارتكازية (التحتية) الضرورية لانطلاق عملية التنمية.

❖ **ادوات السياسة المالية وآلية عملها Instruments of fiscal policy**

هناك نوعان من الادوات تستخدمها السياسة المالية لتحقيق اهدافها هما:

اولاً: الادوات التلقائية Automatic instruments

تعمل هذه الادوات بشكل تلقائي اي من غير تدخل مباشر من قبل الحكومة او صانع القرار وهي تعمل على احداث التوازن في الاقتصاد وتعمل ضد الدورة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. ومن هذه الادوات :

١-نظام الضرائب التصاعدية.

عندما تزداد الدخول يزداد الطلب وترتفع الاسعار، الا ان وجود الضرائب التصاعدية يقلل من الدخول القابلة للتصرف مما يؤدي الى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد مما يقلل من التضخم (ارتفاع الاسعار) وتقل الفجوة بين الطلب والعرض.

اما في حالة الكساد والبطالة وانخفاض الدخل فان الطلب الكلي ينخفض وتنخفض حصيلة الضرائب بسبب انخفاض الدخول وشمول نسبة من المكلفين بالاعفاء من الضرائب مما يعمي زيادة الدخل القابل للتصرف ومن ثم يساهم ذلك في زيادة الطلب الفعال وهذا يؤدي الى زيادة التشغيل والانتاج والاستثمار مما يساهم في ردم الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي وتعافي الاقتصاد من الركود والاقتصاد والبطالة.

٢-نظام المدفوعات التحويلية Transfer payments.

هي عبارة عن اعانات نقدية او عينية تدفعها الحكومة الى بعض فئات المجتمع منخفضة الدخل وبذلك يتم نقل قوة شرائية الى شريحة من المجتمع تتميز بميلها الحدي المرتفع للاستهلاك. مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات مما يساهم في رفع الطلب الكلي ويساهم ذلك في زيادة التشغيل والقضاء على البطالة وهذه المدفوعات تكون بدون مقابل.

٣-تعويضات البطالة Unemployment Compensation

في الدول الرأسمالية المتقدمة يوجد صندوق يخصص لتقديم اعانات للعمال الذين يتعرضون للبطالة. ويمول هذا الصندوق من مساهمات العمال وقت عملهم وحصولهم على الدخل. ففي حالة الركود والكساد تكون نفقات الصندوق اكبر من ايراداته وهذا يرفع الطلب الكلي مما يقلل من حدة الكساد والبطالة ويزداد التشغيل. اما في حالة حصول التضخم وفائض في الطلب فتكون ايرادات الصندوق اكبر من نفقاته مما يساهم في خفض الطلب الكلي وهذا يساهم في خفض المستوى العام للاسعار.

تعمل هذه الالية من غير قرارات خاصة من قبل السلطة الاقتصادية والمالية في البلد بل تعمل بشكل تلقائي وعكس حالة الاقتصاد فاذا حصل كساد ونقص في الطلب تعمل على رفع الطلب الكلي واذا حصل تضخم وارتفاع في المستوى العام للاسعار تعمل على خفض الطلب الكلي ومع ثبات العرض ينخفض المستوى العام للاسعار.

٤-الضرائب على ارباح الشركات Corporate profit Tax

في حالة الانتعاش وارتفاع المستوى العام للاسعار وسير الاقتصاد نحو التضخم تكون ارباح الشركات مرتفعة مما يقلل من الارباح وعوائد حملة الاسهم او الارباح المحتجزة وهذا يساهم في خفض الدخل القابل للتصرف ومن ثم خفض الطلب الكلي مما يساهم في انخفاض المستوى العام للاسعار ومن ثم خفض التضخم. اما في حالة كون الاقتصاد يعاني من ركود وبطالة فان ارباح الشركات تكون اقل من ثم تكون حصيلة الضرائب عليها اقل مما يجعل الدخل القابل للتصرف اي عوائد حملة الاسهم والارباح غير الموزعة اكبر وهذا يعمل او يساهم في رفع الطلب الكلي واذا حصل ذلك فسيتم زيادة الانتاج وتشغيل العمال ويتم القضاء على البطالة والكساد.

٥-سياسة توزيع ارباح الشركات

تحاول ادارة الشركة ان يكون معدل توزيع الارباح على حملة الاسهم منتظم. لذلك في اوقات الرخاء والازدهار تزداد الارباح ويتم حجز جزء منها (ارباح غير موزعة) وهذه تقلل من الدخل القابل للتصرف مما يساهم في خفض الطلب الكلي ومن ثم خفض المستوى العام للاسعار ومعالجة التضخم.

اما في حالة حصول ركود وانخفاض في الارباح فتلجأ ادارة الشركة الى سحب جزء من الارباح المحتجزة وتوزيعها على حملة الاسهم لكي لا يشعر المساهمون بانخفاض عوائدهم وهذا يساهم في رفع الطلب الكلي ومن ثم زيادة تشغيل العمال ويتم القضاء على الكساد والبطالة.

ثانيا: الادوات المقصودة

تتطلب هذه الادوات تدخل مباشر من قبل الحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف السياسة المالية مثل الاستقرار والتوظيف والنمو الاقتصادي. وهذه الادوات تحتاج الى قرار من السلطة المالية وتتمثل هذه الادوات في ما يأتي:

١-الايرادات العامة.

تقوم الحكومة في تغيير حجم الايرادات الحكومية بالزيادة او الانخفاض تبعاً لطبيعة الحالة التي يعاني منها الاقتصاد وتتضمن الايرادات العامة ما يأتي:

أ: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

ب: ايراد الدولة من املاكها.

ج: الرسوم مقابل ما تقدمه الدولة من خدمات لاشخاص ذات نفع عام.

د: القروض العامة (الداخلية والخارجية).

هـ: الاصدار النقدي الجديد.

٢-النفقات العامة.

تشمل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري للحكومة والاشغال العامة والاعانات او المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة لبعض فئات المجتمع.

ان هذه الادوات والتغيير الذي يظهر ما يسمى بالموازنة العامة للدولة. فاذا كانت النفقات تساوي الايرادات تسمى موازنة متوازنة. اما اذا كانت الايرادات اكبر من النفقات فيكون هناك فائض في الموازنة العامة. اما اذا كانت النفقات العامة اكبر من الايرادات العامة فتكون الموازنة ذات عجز يمول من خلال الاقتراض او الاصدار النقدي الجديد وهذان المصدران يسميان مصادر غير اعتيادية لتمويل عجز الموازنة العامة.

❖ التوزان الاقتصادي Economic Equilibrium

يقصد بالتوازن على صعيد الاقتصاد الكلي هو التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وبمعنى اخر تكون كميات او قيم الاستهلاك والادخار مساوية لقيم انتاج السع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية. وان الادخار يذهب كله للاستثمار وانه لا يكون هناك مخزون من السلع غير مرغوب فيه. ويكون هناك توازن بين عرض النقد والطلب عليه وليس هناك بطالة في الاقتصاد اي يحدث التوازن عند حالة الاستخدام التام.

سوف نتدرج في مفهوم التوازن الاقتصادي من اقتصاد يتكون من قطاعين الى اقتصاد يتكون من اربع قطاعات وكما يأتي:

اولاً: توازن اقتصاد يتكون من قطاعين.

يقصد بذلك قطاع الانتاج (المنشآت) والقطاع العائلي (المستهلكين).

نلاحظ من الجدول ان الحالة الاولى والثانية يكون فيها الطلب اكبر من العرض وهذا الاختلاف يأتي من كون الاستثمار (I) اكبر من الادخار (S). اما في الحالة الثالثة فيحدث التوازن مجموع العرض (AS) ١١٦ = مجموع الطلب = (116). اما في الحالة الرابعة والخامسة فيكون مجموع الطلب (AD) اكبر من مجموع العرض. ماعدا حالة التوازن يكون الاقتصاد يعاني من عدم التوازن.

توازن الدخل التوازني (العرض= الطلب)

	العرض الكلي Y	الاستهلاك C	الادخار S	الاستثمار I	الطلب الكلي C+I=AD	حالة الطلب بالنسبة للعرض
A	١٠٠	٩٠	١٠	٢٠	١١٠	فائض
B	١٢٠	١١٠	١٠	٢٠	١٣٠	فائض
C	١٦٠	١٤٠	٢٠	٢٠	١٦٠	توازن
D	٢٠٠	١٧٠	٣٠	٢٠	١٩٠	نقص
E	٢٢٠	١٨٠	٤٠	٢٠	٢٠٠	نقص

ويمكن عرض توازن الاقتصاد واختلاله كما يظهر في الجدول اعلاه بشكل بياني وكما يأتي:

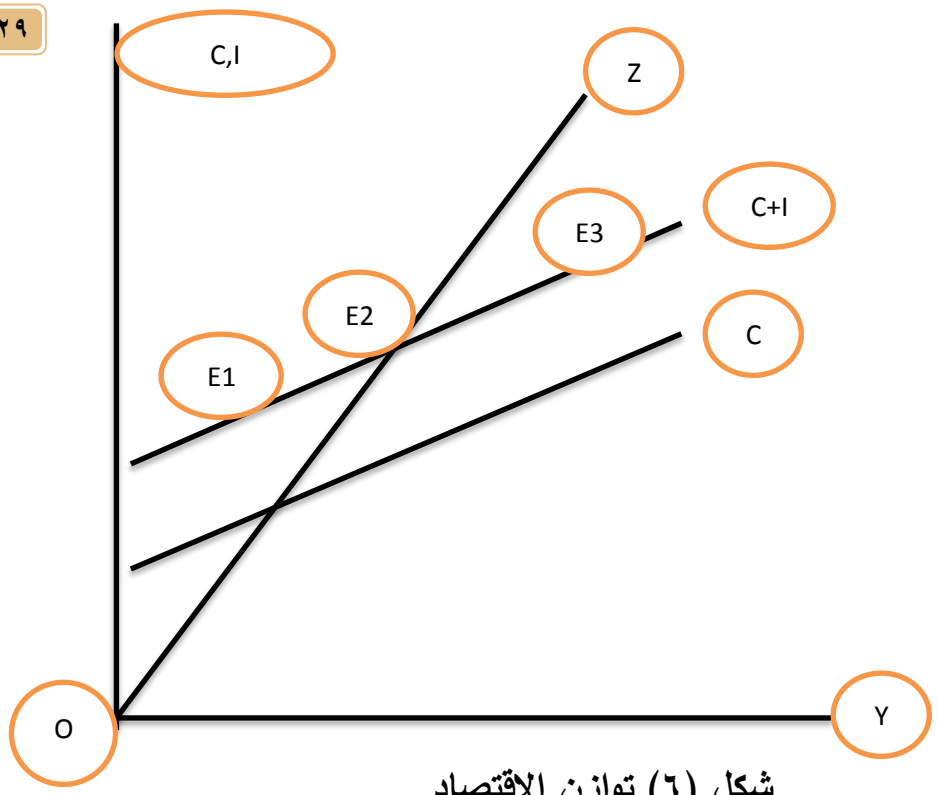

شكل (٦) توازن الاقتصاد

OZ يمثل منحنى العرض ويرسم بزاوية ٤٥° ويسمى بخط المرشد كل نقطة عليه يتساوى فيها العرض مع الطلب. بينما E_1 : لا تمثل التوازن لا ن الطلب C+I= 110+20=130 بينما العرض ١٢٠ فيحصل فائض في الطلب بمقدار ١٠.

E_2: تمثل توازن لان العرض ١٦٠ والطلب ١٦٠ اي يتعادلان. اي ان مجموع ما ينتج من سلع يتم شراءها.

E_3: لا تمثل توازن لان العرض اكبر من الطلب ٢٢٠ اكبر من ٢٠٠ ويحصل الركود.

ويمكن تحديد حالة التوازن رياضياً حيث عند حالة التوازن العرض الكلي= الطلب الكلي

AD = AS

Yd = C+I

C = Ca+ byd

I =20

Ca = 20

b= Mbc= 20

C =20+ 0.75

نعوض في المعادلة رقم (١) Yd = C+I

Yd = 20 + 0.75 yd + 20

Yd – 0.75yd = 20 +20

$0.25\ yd = 40$

الدخل التوازني $Yd = \frac{40}{0.25} = 160$

ماذا يعني اختلال التوازن: يعني ان قرارات المنتجين لا تتطابق مع قرارات المستهلكين. فاذا قرر رجال الاعمال انتاج سلع ما قيمته ٢٠٠ مليون بينما الطلب الكلي (I+C=20+170) اي ١٩٠ مليون فهذا يعني ان ما قيمته (١٠) مليون سوف لن تباع مما يضطر رجال الاعمال الى اضافتها الى المخزون غير المرغوب فيه. وسوف لن يتمكنوا من استرداد كل نفقاتهم. اي حصول نقص في الطلب مما يؤدي الى انكماش في الاقتصاد. اي يقل الدخل والانتاج والاستخدام .

اما في الحالة المعاكسة حيث يكون الطلب اكبر من العرض هنا يحصل خلل في التوازن ويعبر عنه في ارتفاع المستوى العام للاسعار اي يحصل تضخم كما في الحالة E,D من الجدول

مخطط (١) التدفق الدائري للدخل والانفاق في اقتصاد ذي قطاعين

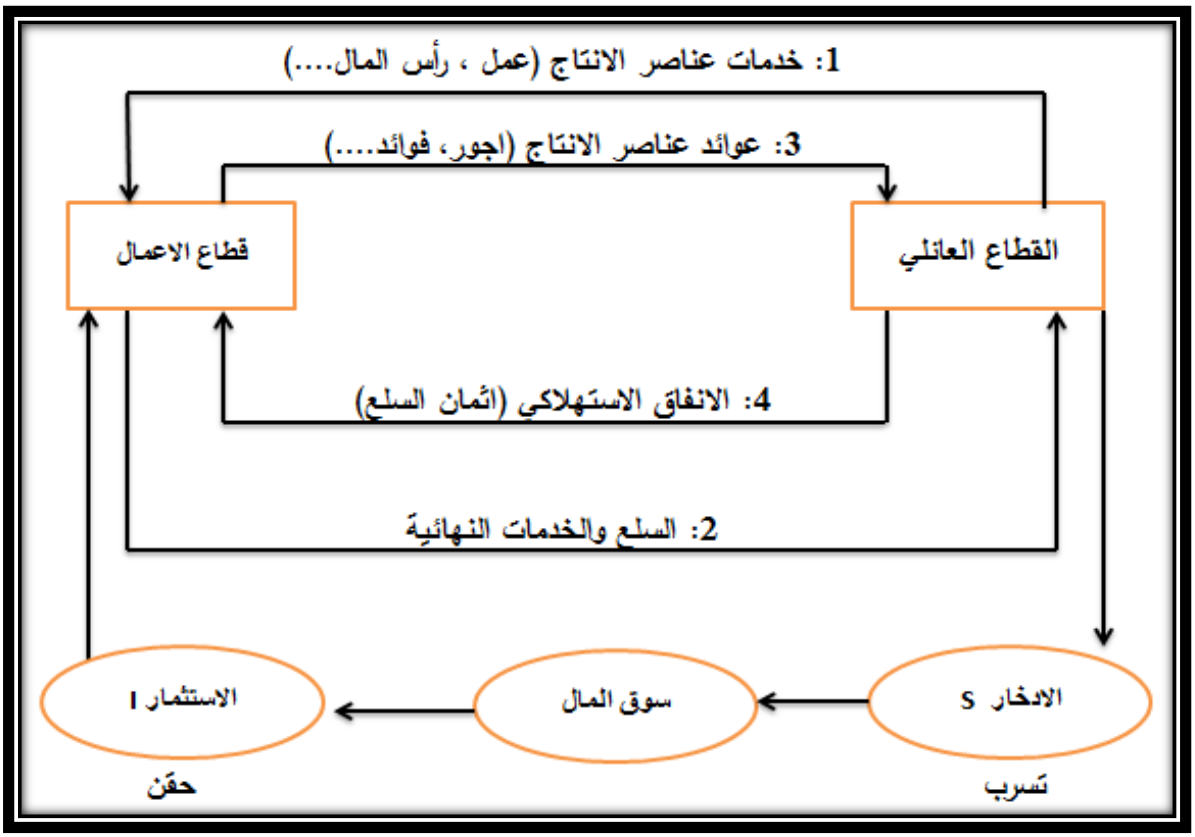

ثانياً: توازن الاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات

في الحالة الاولى افترضنا اقتصاد يتكون من قطاعين فقط هما قطاع الاعمال (المنتجين) والقطاع العائلي (المستهلكين) وافترضنا عدم وجود الحكومة وكذلك افترضنا ان الاقتصاد مغلق بمعنى لا وجود للتجارة الخارجية.

والان ندخل الحكومة ونشاطها في تحليل توازن الاقتصاد ونبقي افتراض عدم وجود التجارة الخارجية. ان تدخل الحكومة في الاقتصاد يكون من ثلاث ادوات:

١-الانفاق الحكومي (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات).

٢-المدفوعات التحويلية وهي نفقات بدون مقابل مثل اعانات الشيخوخة والمرض وغيرها.

٣-الضرائب وهي المصدر الرئيس لتمويل الانفاق الحكومي .

وسف نناقش توازن الاقتصاد بثلاث احتمالات وهي:

❖ **نفترض عدم وجود الضرائب :**

هنا سيكون تأثير التدخل الحكومي من خلال الانفاق الحكومي والذي يتضمن مشتريات الدولة من السلع والخدمات والنفقات التحويلية وسوف ترمز لها بـ (G).

نلاحظ من الشكل ان الدخل التوازني قد ارتفع من y1 اقتصاد مغلق الى y2 اقتصاد مفتوح ذو ثلاث قطاعات اي ان الانفاق الحكومي يزيد من الدخل التوازني.

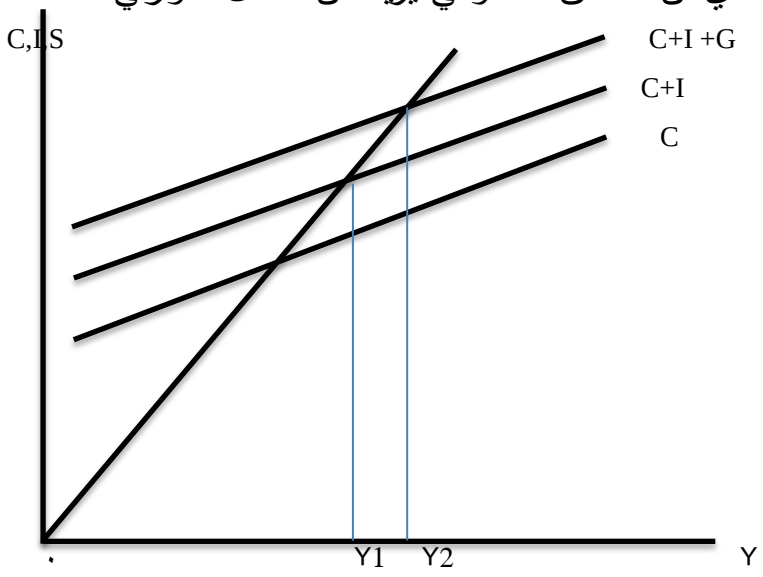

شكل (٧) توازن الاقتصاد ذي ثلاث قطاعات

❖ **نفترض وجود الضرائب:**

ان تأثير الضرائب على الدخل التوازني يكون سلبي اي انها تخفض الدخل اي اثرها معاكس لاثر الانفاق الحكومي لان الضرائب تقلل من دخل الافراد ومن ثم يقل انفاقهم الاستهلاكي.

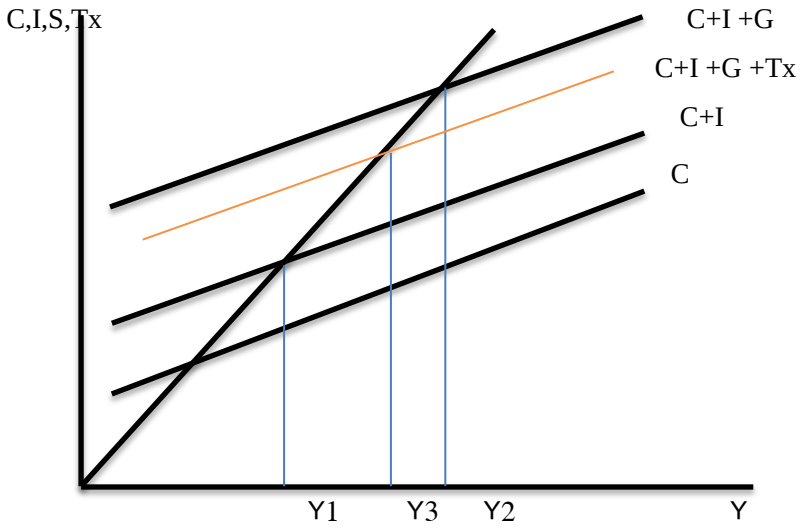

شكل (٨) توازن الاقتصاد عند فرض الضريبة

حيث:

Y1: يمثل توازن الاقتصاد بقطاعين فقط (العائلي والاعمال)

Y2: يمثل توازن الاقتصاد مع وجود الانفاق الحكومي (G)

Y3 : يمثل الدخل التوازني مع وجود الضرائب. ويكون اثرها سلبي اي تقلل من الدخل التوازني.

مخطط (٢) التدفق الدائري للدخل والانفاق في اقتصاد ذي ثلاث قطاعات

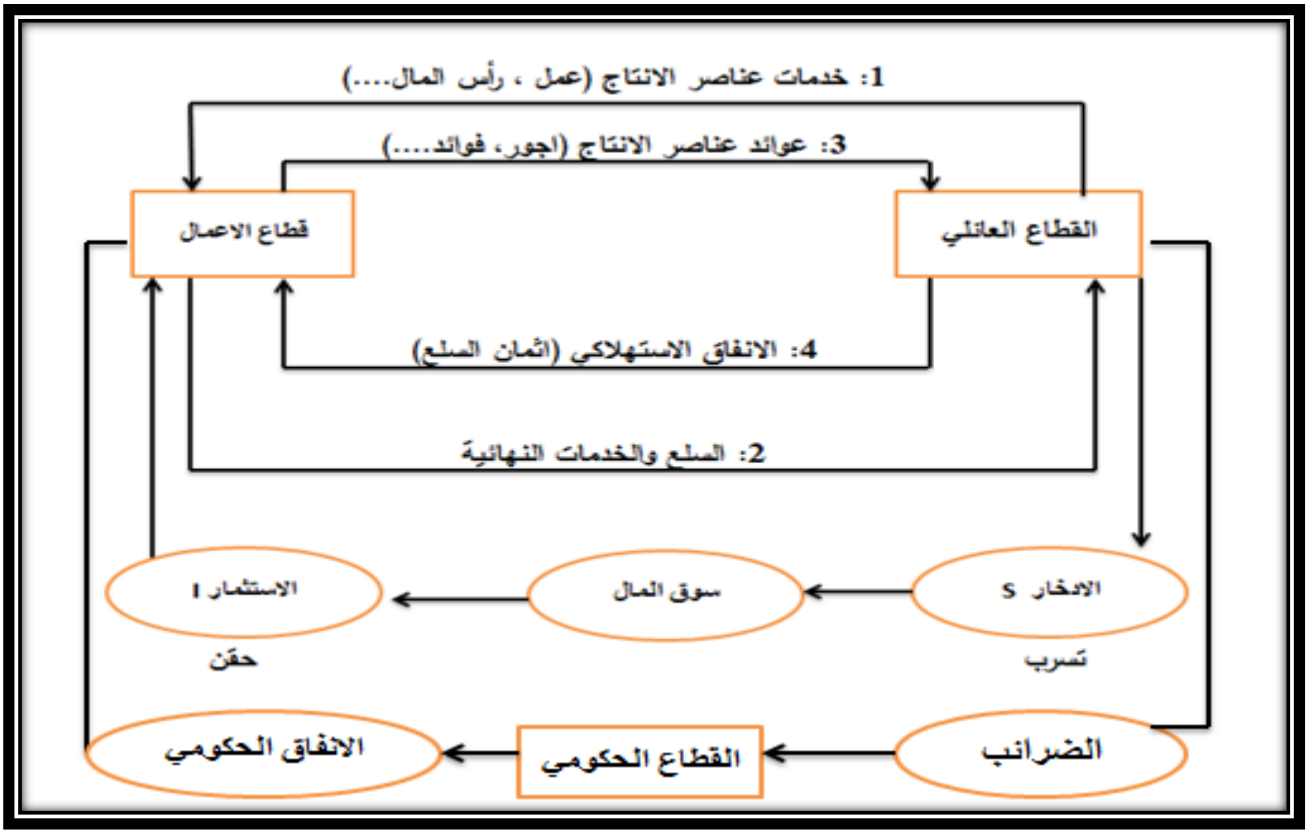

يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل في اقتصاد ذو ثلاث قطاعات كما يأتي:

معادلة الدخل هي الانفاق او الحق $Y= C+I+G$ 1

معادلة التسرب او التمويل $Y= C+S+T$.....2

شرط التوازن هو ان يكون جانب الانفاق او الحقن I+G يساوي جانب التسرب او التمويل S+T.

$C+I+G = C+S+T$ 3

Or:

$I+G= S+T$ 4

$I+S+ (T- G)$ 5

(T-G) تمثل فائض او عجز الموازنة العامة.

$S = I$ 6

$Y(y-T)$ .....7 الدخل = الدخل المتاح – الضرائب

C= نعوض بمعادلة الاستهلاك

نعوض في معادلة رقم (١)

$$Y= a + b(y-T) + I + G.$$
$$Y= a + by – bT + I + G.$$
$$Y- by = a + bT +I +G$$
$$Y=\frac{1}{1-b}(a + bT +I +G)$$

هذه هي معادلة ايجاد الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات (القطاع الحكومي).

ثالثاً: توازن الاقتصاد بوجود اربع قطاعات

في هذه الفقرة نضيف قطاع التجارة الخارجية والتي تتضمن صادرات البلد واستيراداته. ان الصادرات تزيد من الدخل اما الاستيرادات فتخفض من الدخل التوازني. ويتم التعامل مع صافي الصادرات (X–M) او صافي التعامل الخارجي (حصيلة الصادرات مطروحاً منها حصيلة الاستيرادات).

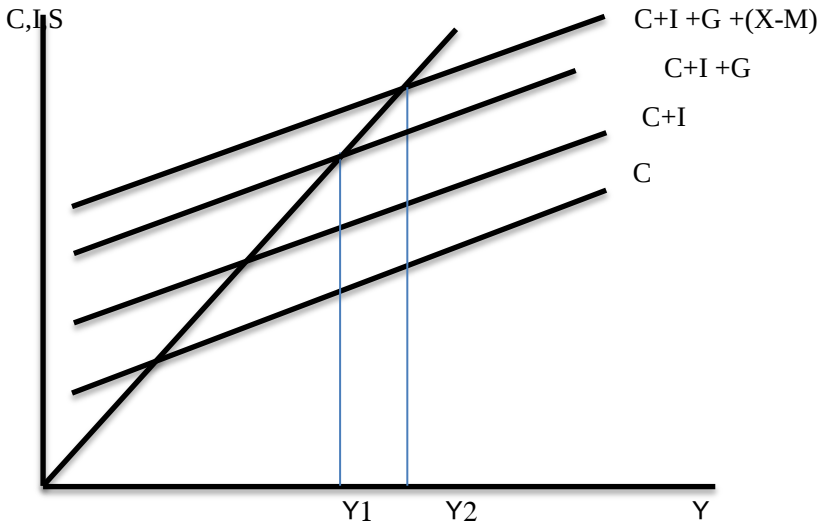

شكل (٩) توازن اقتصاد ذي اربع قطاعات

Y_1: يمثل الدخل التوازني بدون قطاع الخارجي.

Y_2: يمثل الدخل التوازني بعد اضافة القطاع الخارجي.

نلاحظ ان حجم الدخل التوازني في الحالة الثانية اكبر مما هو عليه في الحالة الاولى.

مخطط (٣) التدفق الدائري للدخل والانفاق في اقتصاد ذي اربع قطاعات

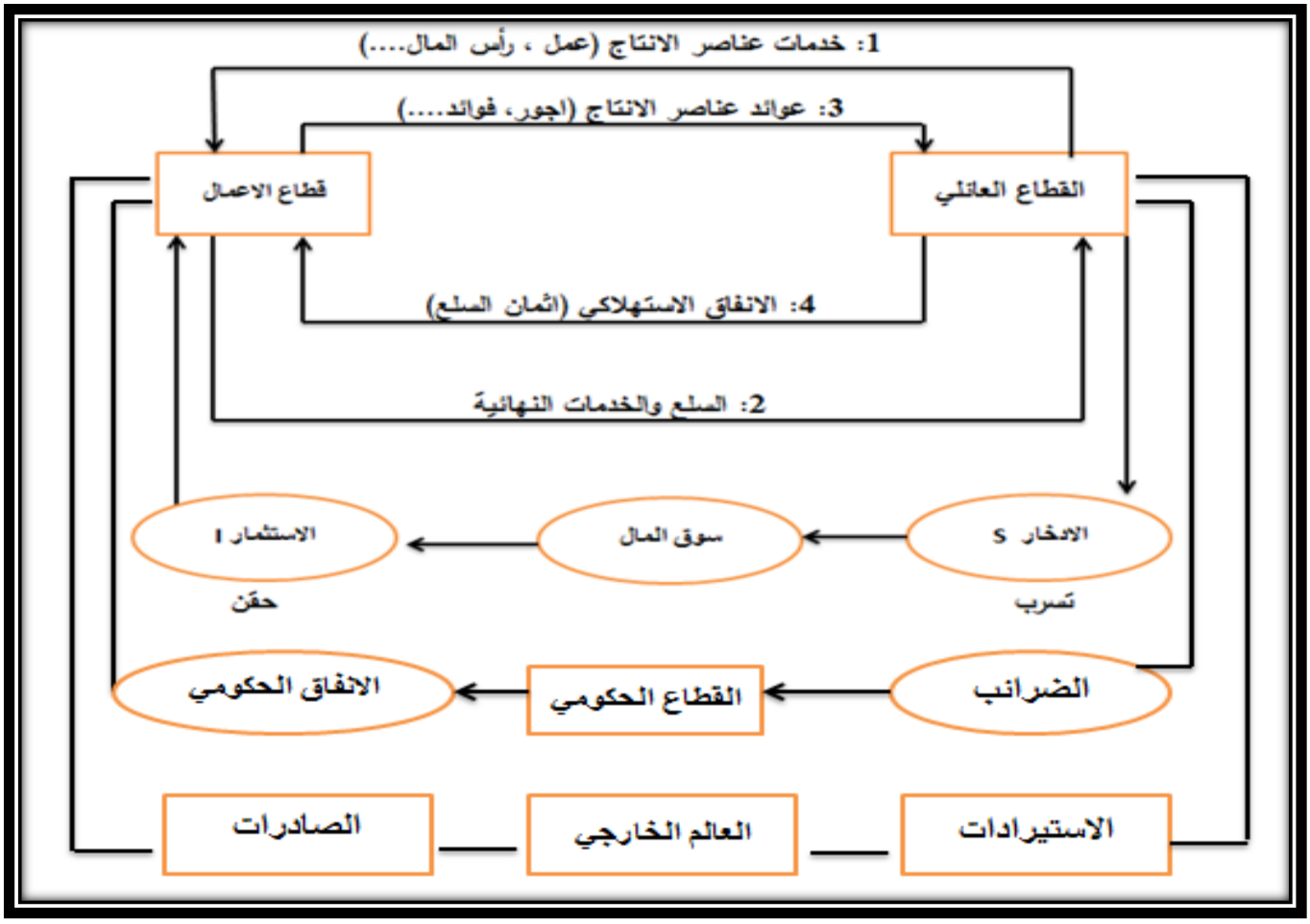

ولايجاد الدخل التوازني لاقتصاد مفتوح مع وجود الحكومة يكون كما يأتي:

$$Y= C + I + G + (X-M) \quad .....1$$
$$C= a + b\,(y-T) \quad .....2$$
$$M= mo + m1y \quad ....3$$

حيث ان:

M: حجم الاستيرادات

Mo: ثابت

M1: الميل الحدي للاستيراد.

وبتعويض (٢) و (٣) في معادلة التوازن (١) نحصل على:

$$Y= a + b(y-ty) + I + G+ X- (mo+ m1y)$$
$$= a + by-bty + I + G+ X- mo- m1y$$

$$Y-by- bty + m1y = a + I + G+ X- mo$$
$$Y(1-b- bt + m1) = a + I + G+ X- mo$$
$$Y= \frac{1}{1-b- bt + m1} (a + I + G+ X- mo).$$

هذه هي معادلة التوازن لاقتصاد يتكون من اربع قطاعات.

❖ **المضاعف (K) The Multiplier**

هو عدد المرات التي يتضاعف بها المبلغ الذي يضخ (يحقن) في الاقتصاد والذي يضاف الى الدخل القومي فاذا تم استثمار ١٠٠ مليون في الاقتصاد فان الدخل يزداد بمقدار ٤٠٠ مليون ويعتمد عدد المرات التي يتضاعف بها على الميل الحدي للاستهلاك.

❖ **انواع المضاعف**

اولاً: مضاعف الاستثمار (الاستثمار المستقل الذي لا يتغير بتغير الدخل)

عند القيام باستثمار مبلغ قدره ١٠٠ مليون في الاقتصاد فان المبلغ سوف يكون دخول اضافية بمن يساهم في عملية الاستثمار. اي هناك زيادة مقدارها ١٠٠ مليون. بعد ذلك من يستلم هذا المبلغ سوف يقوم بانفاقه حسب الميل الحدي للاستهلاك فاذا كان (MPC) ٠.٨ فسوف يزداد الدخل بمقدار (١٠٠ * ٠.٨) = ٨٠٠ مليون ومن يستلم هذه الاخيرة يقوم بانفاقها بنفس الطريقة (٨٠٠* ٠.٨) = ٦٤٠ مليون وهذا تستمر العملية بدفعات متناقصة الى ان يتلاشى المبلغ ويكون التغير في الدخل حسب المعادلة الاتية:

$$\Delta Y= 100 + 100\ (0.8) + 100\ (0.8)^2 + 100\ (0.8)^3 \ldots\ldots .$$

وتختصر هذه الالية بالصيغة الأتية:

$$\Delta Y= \left(\frac{1}{1-MPC}\right)\Delta I$$

وفي مثالنا MPC= 0.8، وعليه يكون المضاعف:

$$K= \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.20} = 5$$

قيمة المضاعف (٥) مرات اي المبلغ المستثمر يتضاعف (٥) مرات. وهي مجموع الزيادة الحاصلة في الدخل ويكون التغير في الدخل في المثال اعلاه هو:

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-0.8}\right)\Delta I$$
$$= \frac{1}{0.20}(100) = 5 * 100 = 500$$

❖ **حجم الاضافة الى الدخل بفعل آلية المضاعف**

مثال: تم استثمار ٢٠٠ مليون في مشاريع اقتصادية. اوجد مقدار الزيادة في الدخل القومي، اذا علمت ان MPC= 0.75 .

$$K = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$$

حجم الزيادة في الدخل القومي $\Delta Y = K.\ \Delta I = 4*200 = 800$

- ملاحظة: يمكن ان نكتب صيغة المضاعف كمقلوب لـ MPS الميل الحدي للادخار

$$K = \frac{1}{MPs} = \frac{1}{0.25} = 4$$

ثانياً: مضاعف الاستثمار المركب Super Multiplier

الاستثمار المركب هو الاستثمار الذي يعتمد على حجم الدخل اي يتغير بتغير الدخل وتكون دالة الاستثمار حسب الصيغة الآتية:

$$I = I_o + By$$

حيث ان: I_o: هو ثابت

B: الميل الحدي للاستثمار (Marginal Propensity of investment MPI)

Y: الدخل

$$K = \frac{1}{1-MPC-MPI}$$

وتكون صيغة المضاعف المركب كما يأتي:

$$K = \frac{1}{1-(MPC+MPI)}$$

وعليه يكون التغير في الدخل ناتج حساب الصيغة اعلاه من نوعين من الاستثمار هما:

أ: الاستثمار المستقل.

ب: الاستثمار المولد (المحفز)

ثالثاً: مضاعف التجارة الخارجية Foreign trade Multiplier

يبين هذا المضاعف اثر صافي التجارة الخارجية على الدخل الاجمالي فاذا حصل فائض (X– M) اي الصادرات اكبر من الاستيرادات بمبلغ معين. فما هو عدد المرات التي يتضاعف بها هذا المبلغ كمصدر لزيادة الدخل.

$$K_{(X-M)}= \frac{1}{1-b+my}$$

My: هو الميل الحدي للاستيراد

ولحساب الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من اربع قطاعات يكون حسب الصيغة الآتية:

$$Y= C+ I +G + X- M$$
$$C= a +b(y-T)$$
$$M= mo + m1y$$
$$Y= a +b(y-T) + I +G + X- (mo + m1y)$$
$$Y= a +by-bT + I +G + X- mo + m1y$$
$$y- by –m1y = a –bt + I + G +X – Mo$$
$$Y(1- b-m) = a - bt + I + G +X – Mo$$
$$Y = \frac{1}{1-b-m} (a - bt + I + G +X – Mo)$$

رابعاً: مضاعف الانفاق الحكومي Government expenditure multiplier

الانفاق الحكومي يساهم بزيادة الدخل. اذ يزداد الدخل باكبر من حجم الانفاق وحسب الميل الحدي للاستهلاك وصيغة مضاعف الانفاق الحكومي هي نفس صيغة مضاعف الاستثمار:

$$K = \frac{1}{1-MPC} \text{ Or } \frac{1}{MPS}$$

هذه الصيغة تمثل مضاعف الانفاق الحكومي مع عدم اخذ الضرائب بنظر الاعتبار (نعتبرها غير موجودة).

خامساً: مضاعف الضرائب Tax multiplier

ان فرض الضريبة يؤثر على الانفاق الاستهلاكي لان الضريبة تنقص الدخل. لذلك اثر الضريبة يكون سلبي ويقاس مضاعف الضريبة وفق الصيغة الآتية:

$$K_{tax} = \frac{-MPC}{1-MPC} \quad or \quad \frac{-MPC}{MPS}$$

مثال: فرضت الدولة ضريبة بمقدار اجمالي ١٠٠ مليون. ما اثر ذلك على الدخل، اذا علمت ان MPC= 0.8.

$$\Delta Y = \frac{-0.8}{1-0.8}(100) = -4(100) = -400$$

اي ينخفض الدخل القومي بمقدار ٤٠٠ مليون.

- ملاحظة: دائما يكون مضاعف الضريبة اقل من مضاعف الانفاق بواحد صحيح ويكون تأثيره بالسالب.

سادساً: مضاعف الموازنة العامة Balanced Budget multiplier

الموازنة العامة للدولة تعني ان حجم النفقات يساوي حجم الايرادات. وفي هذه الحالة اثر الموازنة على الدخل يكون بطريقتين متعاكستين هما:

١-اثر الانفاق ويكون مضاعفه : $K = \frac{1}{1-MPC}$

٢-اثر الضرائب ويكون : $K = \frac{-MPC}{1-MPC}$

وبما ان الاثرين يحدثان في نفس الوقت فنحصل على الاثر الصافي وسيكون :

$$K = \frac{1}{1-MPC} + \frac{-MPC}{1-MPC}$$

بتوحيد المقامات نحصل على : $K = \frac{1-MPC}{1-MPC} = ١$

مضاعف الموازنة المتوازنة يكون (واحد)

مثال: اذا كان الانفاق الحكومي ١٠٠ مليون والضرائب ١٠٠ مليون وكان MPC= 0.75. اوجد اثر الموازنة على الدخل التوازني.

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.75} + \frac{-0.75}{1-0.75} * (100) = \frac{1-0.75}{1-0.75}(100) = 1(100) = 100$$

اذن اثر الموازنة المتوازنة لا يكون حيادي بل ايجابي والمضاعف يكون (١).

سابعاً:مضاعف المدفوعات التحويلية

ان مضاعف التحويلات الحكومية يكون اقل من مضاعف الانفاق الحكومي (G) بواحد صحيح ويشتق كما في الصيغة الاتية:

$$KR = \frac{MPC}{1 - MPC}$$

فاذا كان : MPC= ٠.٨ فيكون مضاعف الانفاق الحكومي

$$KR = \frac{0.8}{1 - 0.8} = \frac{0.8}{0.2} = 4$$

ان السبب في كون مضاعف المدفوعات التحويلية اقل من مضاعف الانفاق الحكومي هو ان الانفاق الحكومي يذهب كله للانفاق سواء انفاق استهلاكي ام انفاق استثماري. اما المدفوعات التحويلية فان ما يذهب الى الاستهلاك يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك.

فاذا انفقت الدولة (١٠٠) مليون انفاق حكومي (G). وانفقت (١٠٠) مليون مدفوعات تحويلية، وكان الميل الحدي للاستهلاك (MPC= 0.8) فيكون المضاعف في الحالتين هو:

$$Kg = \frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

$$Kr = \frac{0.8}{1 - 0.8} = \frac{0.8}{0.2} = 4$$

وعليه يكون حجم التغير في الدخل للأنفاق الحكومي هو:

$\Delta Y = \Delta G * Kg = 100*5 = 500$ مليون

اما حجم التغير في الدخل نتيجة المدفوعات التحويلية هو:

$\Delta Y = \Delta K * Kr = 100*4 = 400$ مليون

❖ المعجل (The Acclerator)

المضاعف يصف العلاقة بين الاستثمار (الانفاق) والدخل اما المعجل فهو يصف تأثير الدخل على الاستثمار.

آلية عمل المعجل

عند زيادة الدخل تزداد القوة الشرائية لدى المستهلكين ومن ثم يزداد طلبهم على السلع الاستهلاكية المختلفة وبعد تستنفذ الطاقة الانتاجية للمعامل والمصانع او المنشآت الانتاجية. ولتلبية هذا الطلب الاستهلاكي يعمد المستثمرون الى بناء استثمارات جديدة على شكل مصانع او مزارع جديدة او توسيع القائم منها، وذلك بحافز زيادة الارباح.

حساب المعجل

يحدث الاستثمار (بناء رأسمال جديد K) لغرض زيادة الانتاج Q، من خلال العلاقة بين (Q &K) والتي تسمى رأس المال/ الناتج. اي λ نسبة رأس المال الى الناتج $\lambda = \frac{K}{Q}$.

بمعنى لزيادة الانتاج بوحدة واحدة كم تحتاج من رأس المال.

$$Kt - Kt-1 = \lambda Qt - \lambda Qt-1$$

$$\lambda K = \lambda \Delta Q$$

$\Delta \lambda = I$ وبما ان

$I = \lambda \Delta Q$ فان دالة معجل الاستثمار ستكون

صافي الاستثمار = الاستثمار الاجمالي – الاندثار:

I= Kt – Kt-1 = I- depredation (الاندثار)

❖ الانتقادات النظرية الموجهة لنظرية المعجل

١-قد يحصل تباطؤ في الاضافات من (*K*، رأسمال) لان ذلك يحتاج الى وقت او تكون اختناقات في انتاج (*K*).

٢- الاحلال والاستثمار يحتاجان الى فترة طويلة واستمرار في الطلب ولا يحدثان استجابة لتغيرات طارئة.

٣-بسبب التقدم التكنلوجي قد تحتاج الى استثمارات اقل لانتاج مستوى معين من الانتاج.

الانتقادات الموجهة للمضاعف الكنزي .

١- افترض كنز ان الدخل يقسم بين *C & S* فقط ولا يوجد اكتناز او استيراد من الخارج وهذان يؤثران على قيمة المضاعف.

٢-افترض كنز ان زيادة الدخل تؤدي الى فوراً الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ولكن الحقيقة ان ذلك يحتاج الى وقت لكي يغير الافراد انماطهم الاستهلاكية اي لكي يتغير *MPC* والذي يؤدي الى تغير المضاعف.

٣- افترض كنز مرونة الجهاز الانتاجي وتلبيته لاي طلب جديد. ان هذا الامر قد يصح في الدول المتقدمة فقط اما في الدول النامية فلا يصح هذا الامر.

٤-بعد توقف عملية الاستثمار او الانفاق قد يعود الاقتصاد الى سابق عهده.

❖ السياسة المالية: *Fiscal Policy*

تعبر السياسة المالية عن خطط الحكومة ازاء الانفاق العام والايرادات والاقتراض ***Expenditure Revenues & Borrowing***

وتمثل الموازنة العامة *Public budget* الادارة العملية لتمثيل السياسة المالية. ومكونات الموازنة العامة تبين نوع السياسة المالية (توسعية ام انكماشية) .

- **ادوات السياسة المالية:**

تحقق السياسة المالية اهدافها من خلال اداتين هما :

اولاً: الانفاق العام *General Expenditure*

يشمل الانفاق العام مشتريات الحكومة من السلع والخدمات خلال السنة المالية وتشمل هذه المشتريات السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية. وهو جزء مهم من الطلب الكلي.

يقسم الانفاق العام الى نوعين رئيسيين هما :

١- **الانفاق للحصول على السلع والخدمات** سواء كانت استهلاكية ام استثمارية مثل اجور ورواتب العاملين في القطاع العام ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات الاخرى. ويطلق على هذا النوع الانفاق الاستهلاكي او التشغيلي وكذلك تكوين رأس مال اجتماعي مثل بناء المدارس والطرق والسدود والمصانع وغيرها ويطلق عليها الانفاق الاستثماري او المناه الاستثماري في الموازنة.

٢- **المدفوعات التحويلية *Transfer Payment***

وهي نفقات بدون مقابل تحصل عليه الدولة. مثل اعانات البطالة ونفقات الحماية الاجتماعية للارامل والفقراء والايتام، وكذلك الاعانات ذات الطبيعة الاقتصادية مثل دعم المنتجين الصناعيين والمزارعين.

ثانياً: الايرادات العامة: *Public Revenue*

تشمل ايرادات الدولة التي تغطي الانفاق العام وتتكون ايرادات الدولة من:

١-الضرائب.

٢-الرسوم.

٣-ايرادات الدولة من املاكها (الدومين).

- **العجز والفائض في الموازنة العامة** Deficit & Surplus in public Budget

ان الموازنة تكون متعادلة حسابياً سواء كان تعادلاً مخططاً عند اعدادها قبل نفاذ قانون الموازنة او تعادلاً فعلياً عند انتهاء اليوم الاخير من السنة المالية. اما العجز فيحصل عندما لا تكفي الايرادات العامة (عدا الاقتراض) تغطية النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) لذلك يتطلب الامر اللجوء الى مصادر اخرى للتمويل من مصادر داخلية او خارجية .

عجز الموازنة عند الاعداد *EX-ant*

الايرادات العامة المخططة + تمويل العجز المخطط = الانفاق العام المخطط.

اما عجز الموازنة في نهاية السنة المالية *EX- post*

الايراد العام الفعلي + تمويل العجز الفعلي = الانفاق العام الفعلي .

اما الفائض فيحصل عندما يكون الايراد العام اكبر من الانفاق العام ويكون بنوعين

الفائض المخطط

الايراد العام المخطط = الانفاق العام المخطط + الفائض المخطط .

اما الفائض الفعلي فيحصل نهاية السنة المالية حيث يكون

الايراد العام الفعلي = الانفاق العام الفعلي + الفائض الفعلي .

العجز عندما يكون مخططاً له في الموازنة العامة فانه يعبر عن سياسة مالية توسعية *Expansionary* . اما عندما يكون الفائض مخططاً له في الموازنة العامة فانه يعبر عن سياسة مالية انكماشية *Contradictory*.

❖ **علاقة السياسة المالية بالطلب والعرض الكليين**

اولاً: علاقة السياسة المالية بالطلب الكلي

يعبر عن الطلب الكلي بمكونات الانفاق الكلي وكما يأتي:

$$NE = AD = C + Tp - Tc + I + G + X^{-}$$

ان تغير الانفاق العام (*G*) او الضرائب (*Tc*) والمدفوعات التحويلية (*Tp*) تؤدي الى تغير موقع منحنى *AD* ومن ثم مستوى التوازن

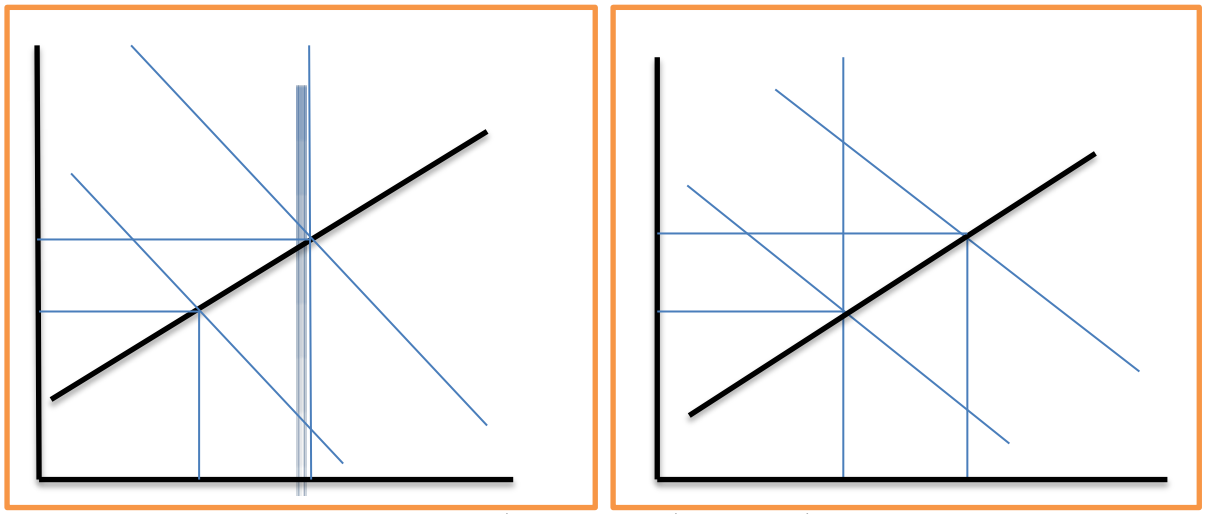

شكل (١٠) اثر السياسة التوسعية والانكماشية على التوازن عند الاستخدام التام

ان السياسة المالية التوسعية تعني زيادة الانفاق و/او خفض الضرائب وهذا يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين من *AD1* الى *AD2* ومن التوازن الاول عند تقاطع *SRAS* (منحنى العرض قصير الاجل) مع منحنى الطلب *AD1* في *E1* .

ثانياً: علاقة السياسة المالية بالعرض الكلي

تؤثر السياسة المالية على منحنى العرض الكلي ويمكن ان تساهم في نقله الى اليسار او اليمين وحسب التغير الذي يحدث في الانفاق العام او الضرائب وكما يأتي:

١- **فرض الضرائب:** عندما تزيد الحكومة من عدد او معدلات الضرائب على الانتاج فانها تزيد من كلفة الانتاج، وكلما زادت كلفة الانتاج انتقل منحنى العرض *SRAS* الى اليسار والى الاعلى. وكذلك عند فرض ضرائب على دخول العمال فان هذا يجعلهم يطالبون بأجور اعلى من ارباب العمل مما يعني زيادة تكاليف الانتاج.

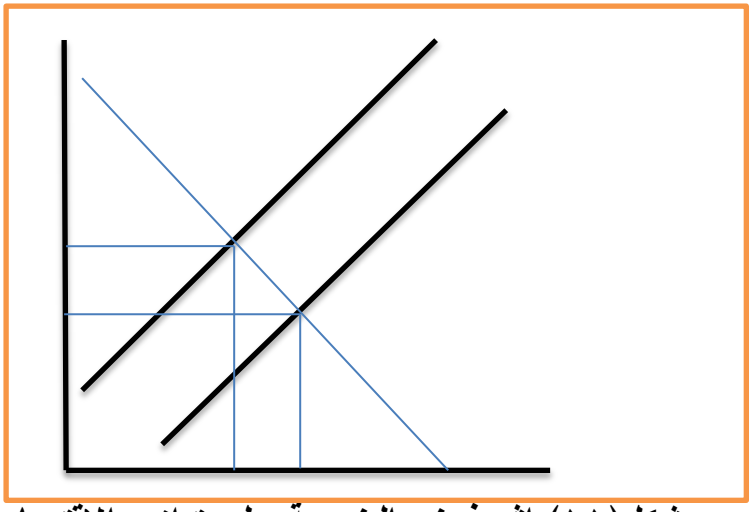

شكل(١١) اثر فرض الضريبة على توازن الاقتصاد

التوازن عن *E1* قبل فرض الضرائب، بعد فرض الضرائب ينتقل منحنى العرض من *SRAS1* الى *SRAS2* ويحدث توازن جديد عند *E2* ويرتفع المستوى العام للاسعار من *P1* الى *P2* ويقل الانتاج من *Y1* الى *Y2* وهذا جزء من سياسة مالية انكماشية.

٢-**خفض الضرائب و/ او زيادة المدفوعات التحويلية للمنتجين.**

ويحدث العكس عندما تقوم الدولة بخفض الضرائب على الانتاج وعلى العاملين مما يعني خفض تكاليف الانتاج وانتقال منحنى العرض الكلي الى الاسفل واليمين، ويحدث الامر نفسه عندما تقدم الدولة اعانات للمنتجين فانها تخفض تكاليف الانتاج وينتقل منحنى *SRAS* الى الاسفل واليمين ويساهم في خفض المستوى العام للاسعار وهذا جزء من سياسة مالية توسعية.

والتوازن الاول (*E1*) يمثل فجوة انكماشية مقدارها (*Y1 — Y2*) بمعنى ان التوازن بين العرض والطلب تحدث بمستوى اقل من حالة الاستخدام التام. والتي يمثلها

منحنى العرض (*LRAS*) في الاجل الطويل والذي يتقاطع مع *AD2* عند *E2* حيث عند هذا المستوى يحصل التوازن بين العرض والطلب الكليان مع تحقق حالة الاستخدام التام واستقرار في المستوى العام للاسعار وانعدام البطالة.

اما السياسة المالية الانكماشية فهي تعني خفض الانفاق العام و/ او زيادة الضرائب وهي بذلك تساهم في خفض الطلب ونقل منحنى الطلب من *AD1* الى *AD2* واحداث توازن جديد هو *E2* حيث يتساوى منحنى الطلب الكلي *AD2* مع منحنى العرض طويل الاجل *LRAS* والذي يمثل حجم الانتاج عند مستوى الاستخدام التام، وهو *YP* بينما حالة التوازن الاول *E1* تمثل حالة تضخم بسبب كون الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي عند حالة الاستخدام التام، فهذا يعني وجود فجوة تضخمية مقدارها *YP – Y1*، وارتفاع في المستوى العام للاسعار عند *P1* وبعد اجراء السياسة المالية والذي ادى الى خفض الطلب الكلي عاد المستوى العام للاسعار الى *P2*.

❖ **آلية عمل السياسة المالية في اعادة الاقتصاد الى حالة التوازن عند الاستخدام التام.**

اولاً: السياسة التوسعية:

تتبع هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من ركود او بطالة وبمعنى اخر ان الطلب الكلي اقل من العرض الكلي عند حالة الاستخدام التام، وهذا يعني ان سلع وخدمات تنتج ولا تباع مما يؤدي الى تسريح قسم من العمال لان المنتجين يخفضون انتاجهم وعند فقد هؤلاء العمال لدخلهم يقل الطلب الكلي وتزداد الامور سوءاً، لذلك على الدولة ان تتدخل لاعادة الاقتصاد الى حالة التوازن عند مستوى الاستخدام التام، حيث تختفي البطالة الجبرية ويتم هذا التدخل من خلال اداتي السياسة المالية وهما الانفاق العام والايراد العام (الضرائب). وهذه السياسة تسمى بالسياسة المالية التوسعية

حيث تتبع لمعالجة خلل التوازن والذي سببه نقص الطلب الفعال وتكون اجراءات هذه السياسة كما يأتي:

١-زيادة الانفاق العام (عجز الموازنة المخطط).

تقوم الحكومة بزيادة الانفاق العام بانواعه مثل الانفاق الاستهلاكي او الاستثماري او المدفوعات التحويلية وهنا يزداد الانفاق الحكومي (*G*) الذي هو جزء اساس ومهم من الطلب الكلي، ومن خلال الية المضاعف يزداد الدخل ويزداد الطلب الى ان يتساوى مع العرض الكلي.

- **عند حالة الاستخدام التام وهنا نفترض ثبات الضرائب وكما يوضح الشكل الآتي**

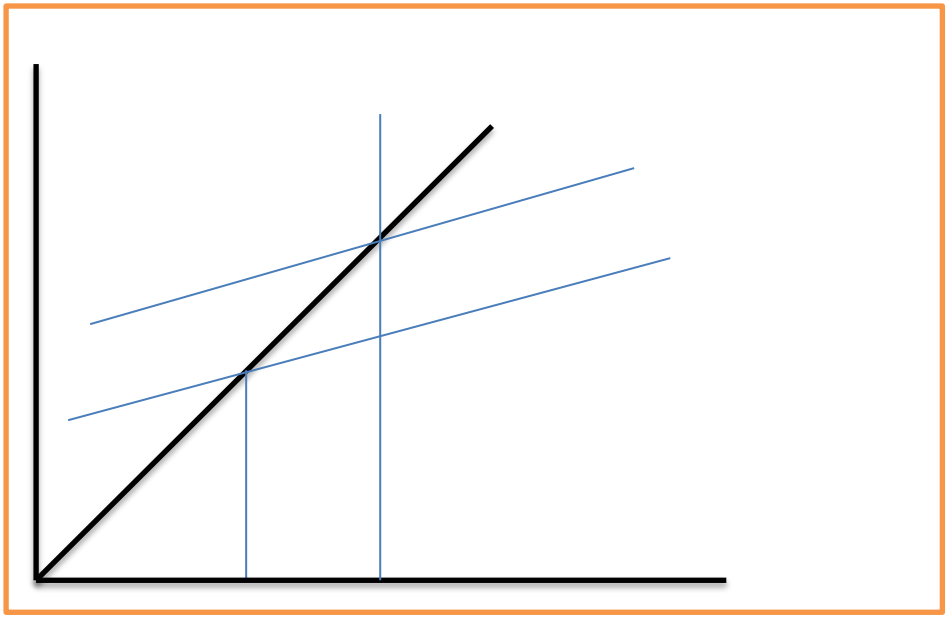

شكل(١٢) اثر تدخل الحكومة في تحقيق التوازن عند الاستخدام التام

Oz يمثل الخط الذي في كل نقطة منه يتساوى الطلب مع العرض ولذلك يرسم بزاوية ٤٥°.

AD1 يمثل حالة توازن اولي *E1* ولكنه اقل من حجم الناتج او الدخل عند مستوى الاستخدام التام، اي هناك قصور في الطلب الكلي ويسمى فجوة انكماشية حيث ان حجم الدخل عند الاستخدام التام هو ٣٢مليار بينما حجم الدخل قبل تدخل الدولة هو

٢٠ مليار اذاً توجد فجوة انكماشية مقدارها ١٢ مليار، كيف يتم ردم هذه الفجوة؟ او كيف نرفع الطلب الكلي لكي يساوي العرض الكلي عند حالة الاستخدام التام؟

يتم ذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي والاستفادة من عمل المضاعف، ولتحديد قيمة المضاعف يجب ان نعرف الميل الحدي للاستهلاك. لنفترض انه ٠.٧٥ اذاً :

قيمة المضاعف $K = \frac{1}{1-\text{MPC}} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.52} = 4$

التغير المطلوب في الدخل = حجم التغير في الانفاق الحكومي * المضاعف.

$K=4$ ، $\Delta Y= 12$

$12= \Delta G* 4$, $\Delta G= \frac{12}{3} = 4$ مليار

اذاً: على الحكومة ان تزيد الانفاق بمقدار (٣) مليار ليزداد الدخل حسب المضاعف ويكون ٣*٤=١٢ مليار وهو ما يكفي لردم الفجوة الانكماشية.

٢-خفض الضرائب

ان احد ادوات السياسة المالية التوسعية هو خفض الضرائب، اذ ان خفض الضرائب يزيد من الدخل الممكن التصرف به. ومن ثم يزداد الدخل بقدر حجم الضرائب المعفاة وهذا يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي وحسب الميل الحدي للاستهلاك. في المثال السابق لو فرضنا بقا الانفاق الحكومي ثابت والاجراء المتخذ هو خفض الضرائب. وان حجم الدخل هو (٢٠) مليار وان حجم الدخل التوازني عند مستوى الاستخدام التام هو (٣٢) مليار، هنا يعاني الاقتصاد من فجوة انكماشية المطلوب سياسة توسعية ترفع الطلب الى مستوى الدخل عند الاستخدام التام وهو (٣٢) مليار. اذا مقدار الفجوة هو (١٢) مليار، واذا كان الـ*MPC* = ٠.٧٥ فان مقدار خفض الضرائب المطلوب يحدد وفق المعادلة الاتية:

حيث ان: ΔY = المضاعف * حجم الخفض في الضرائب $\Delta Y= K\ (\Delta T)$

$12 = \frac{0.75}{1-0.75}(\Delta T)$

$12= ٣(\Delta T),\ \Delta T = \frac{12}{3} = 4$ مليار T خفض

وعليه يتم خفض الضرائب بقدر (٣) مليار وهذا سوف يؤدي الى رفع الدخل وحسب مبدأ المضاعف بـ ٤*3= ١٢ مليار . وعند اضافتها الى الدخل الاصلي يكون ١٢+ ٢٠= ٣٢ مليار وهو حجم الدخل عند مستوى الاستخدام التام.

نلاحظ ان خفض الضرائب له تأثير على الدخل بنفس تأثير زيادة الانفاق وبنفس الالية. وذلك لان خفض الضرائب هو عبارة عن زيادة في الدخل بقدر الخفض.

٣-مزيج من زيادة الانفاق وخفض الضرائب

قد تلجأ السياسة المالية الى معالجة الفجوة الانكماشية من خلال استخدام اداتي زيادة الانفاق وخفض الضرائب في آن واحد. بحيث يتحقق الهدف في زيادة او نقل منحنى الطلب الكلي الى حالة الاستخدام التام. وقد يعتمد ذلك على قدرة الحكومة على تمويل الانفاق العام بهذا القدر او ذاك شرط الا يكون من خلال زيادة الضرائب.

في مثالنا السابق كانت الفجوة الانكماشية مقدارها (١٢) مليار. فيمكن ان تعالج من خلال هذه الطريقة وكما يأتي:

أ: زيادة الانفاق العام:

تقسم الفجوة الانكماشية (١٢) الى جزئين مثلاً (٨)مليار و (٤) مليار، نعمل على زيادة الطلب بمقدار (٨) مليار من خلال زيادة الانفاق العام وهذا يتطلب منا زيادة الانفاق الحكومي كما في المعادلة :

$\Delta Y= \Delta G*K,\ 8= \Delta G*4,\ \Delta G= 8/4= 2$

اي تزيد الانفاق بمقدار (٢) مليار ونحصل على زيادة في الدخل مقدارها (٨) بفعل آلية المضاعف

بـ: لزيادة الطلب او الدخل بمقدار (٤) عن طريق خفض الضرائب نتبع نفس الخطوات السابقة حيث:

$\Delta Y= \Delta T* K,\ 4 = \Delta T * 4,\ \Delta T= 4/٣= 1.33$ مقدار الخفض في الضرائب

$\Delta Y= \Delta T* k = 1.33* 3 = 4$ مقدار الزيادة في الدخل او الطلب الكلي

وبجمع اثر زيادة الانفاق (٨) مليار مع اثر خفض الضريبة (٤) مليار نحصل على الاثر الكلي ٤+٨= ١٢ مليار وهو حجم الفجوة المطلوب ردمها.

ثانياً: السياسة الانكماشية:

تتبع هذه السياسة عندما يكون يعاني الاقتصاد من التضخم والذي يعني ان الانفاق الكلي (الطلب) اكبر من قيمة الناتج عند مستوى الاستخدام التام. اي ان الطلب الفعال اكبر من قيمة مستوى الناتج الذي تحدده امكانيات الاقتصاد. اي ان القيمة النقدية اكبر من القيمة الحقيقية للانتاج الكامن، وهذا يخلق ما يسمى بالفجوة التضخمية Inflationary Gap

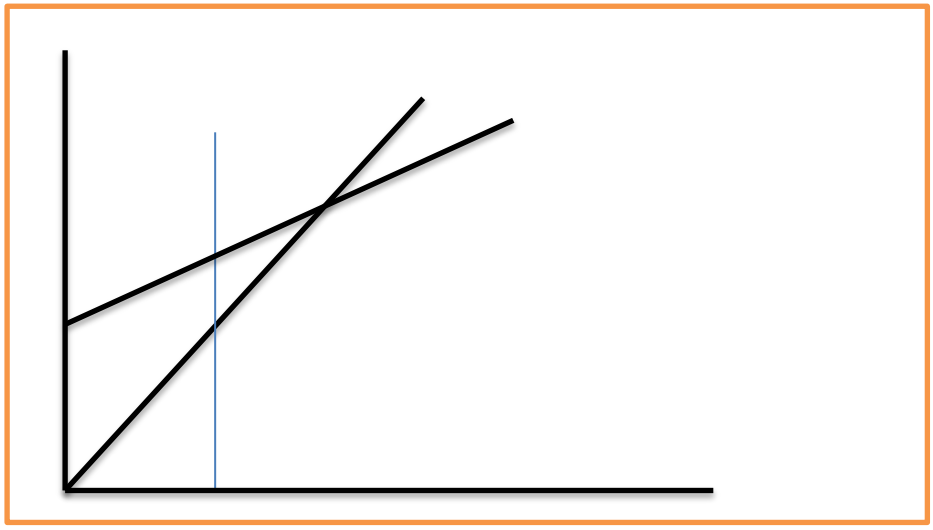

شكل (١٣) الفجوة التضخمية

ان مستوى الناتج عن الاستخدام التام هو Yp وهو اعظم انتاج يمكن ان ينتجه الاقتصاد وفق الظروف القائمة. ولكن في حالة التضخم يتجاوز الانفاق الكلي هذا الحجم مما يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للاسعار.

حالة التضخم هذه تعبر عن عدم استقرار وعدم توازن مما يتطلب من السياسة المالية التدخل لعلاج هذا الخلل ويتم ذلك من خلال السياسة المالية الانكماشية والتي تتضمن نوعين من الاجراءات الاول خفض الانفاق الحكومي و/ او الثاني زيادة الضرائب وفيما يأتي آلية عمل كل منهما:

١- خفض الانفاق الحكومي G.

تلجأ السياسة المالية الى خفض الانفاق الحكومي لتقليل الانفاق والطلب الكلي. اذ ان الطلب الحكومي (G) يشكل نسبة مهمة من مجموع الطلب الكلي. اذ تنتقل دالة الطلب الكلي AD الى الاسفل وتتقاطع مع خط الانفاق AE بمستوى اقل من الناتج ويستمر الخفض في (G) الى ان يصل الاقتصاد الى الناتج عند الاستخدام التام.

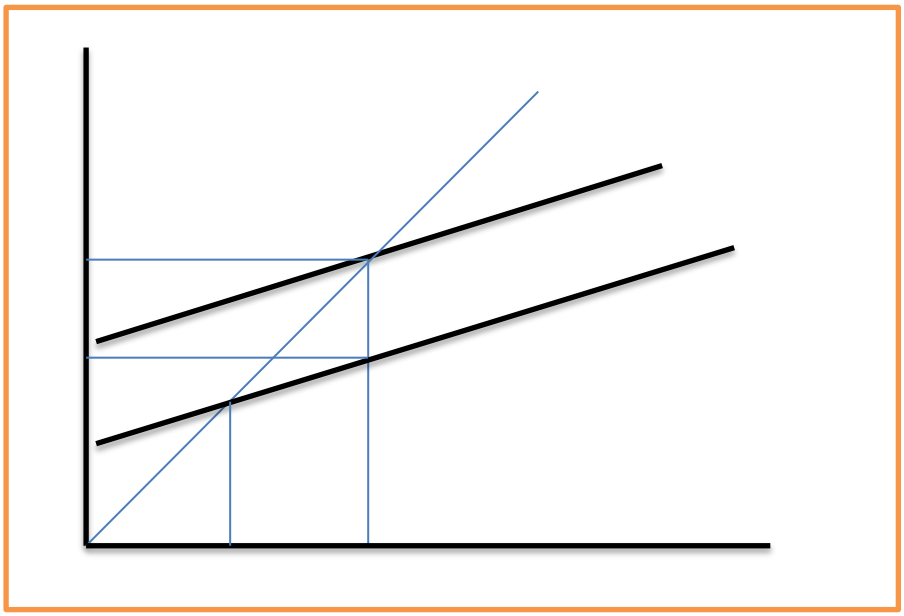

شكل(١٤) اثر تخفيض الانفاق على التوازن

عند خفض الانفاق الحكومي (G) ينتقل منحنى الطلب الكلي AD1 الى AD2 ويتقاطع مع منحنى العرض Y عند E2 حيث يكون الناتج عند مستوى الاستخدام التام YP وينخفض المستوى العام للاسعار من P1 الى P2.

مثال/ لنفرض ان حجم الدخل هو ٥٠٠٠ وان حجم الدخل عند مستوى الاستخدام التام هو ٤٠٠٠ وان الميل الحدي للاستهلاك هو ٠.٨. ماهي الفجوة او الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد؟ وكيف يتم معالجة الخلل ان وجد عن طريق تغير G (الانفاق الحكومي).

الحل:

١- يعاني الاقتصاد من فجوة تضخمية لان P > YP.

٢-نوجد قيمة المضاعف ٥= $\frac{1}{0.2}$ = $K = \frac{1}{1-0.8}$ = $K = \frac{1}{1-MPC}$

٣-نوجد مقدار الخفض في G.

$\Delta Y = \Delta G * K$

$1000 = \Delta G * 5$

$\Delta G = 1000/5 = 200$

اذن تخفض الضرائب بمقدار ٢٠٠ ثم تعمل آلية المضاعف على خفض الدخل بمقدار ١٠٠٠ (١٠٠٠= ٥* ٢٠٠). وبذلك يتساوى Y مع YP.

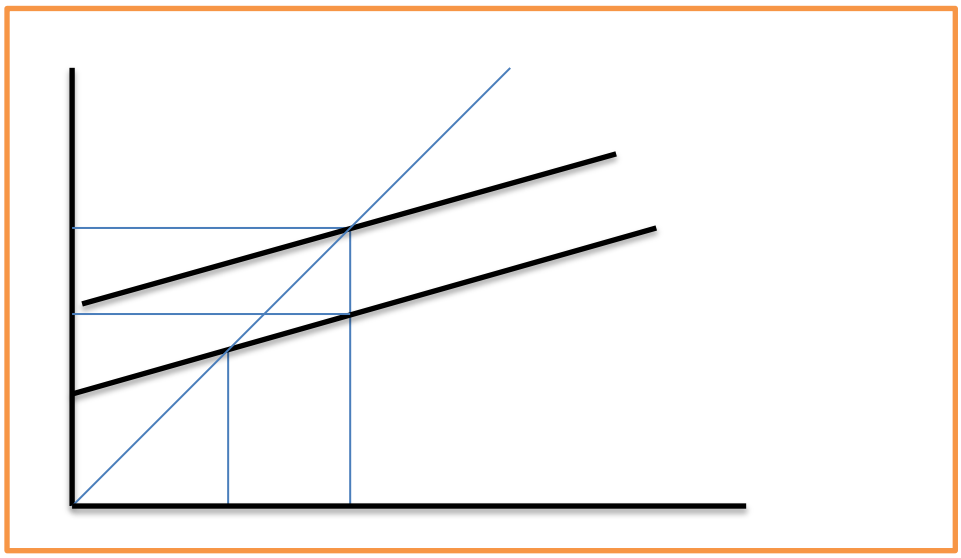

شكل(١٥) اثر تخفيض الضرائب على التوازن

- ملاحظة: ان آلية عمل المضاعف تعمل في الاتجاهين رفع او خفض الدخل وبنفس المعدل. والمقصود هنا مضاعف الانفاق وخفض الضرائب. اما فرض ضرائب جديدة فالامر يختلف.

٢-زيادة الضرائب

لعلاج التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية تلجأ السياسة المالية الى زيادة الضرائب المفروضة على المكلفين وبذلك يقل الدخل القابل للتصرف ويقل معه الطلب الكلي الى ان يصل الى الحجم الذي يتساوى مع حجم الناتج عند حالة الاستخدام التام.

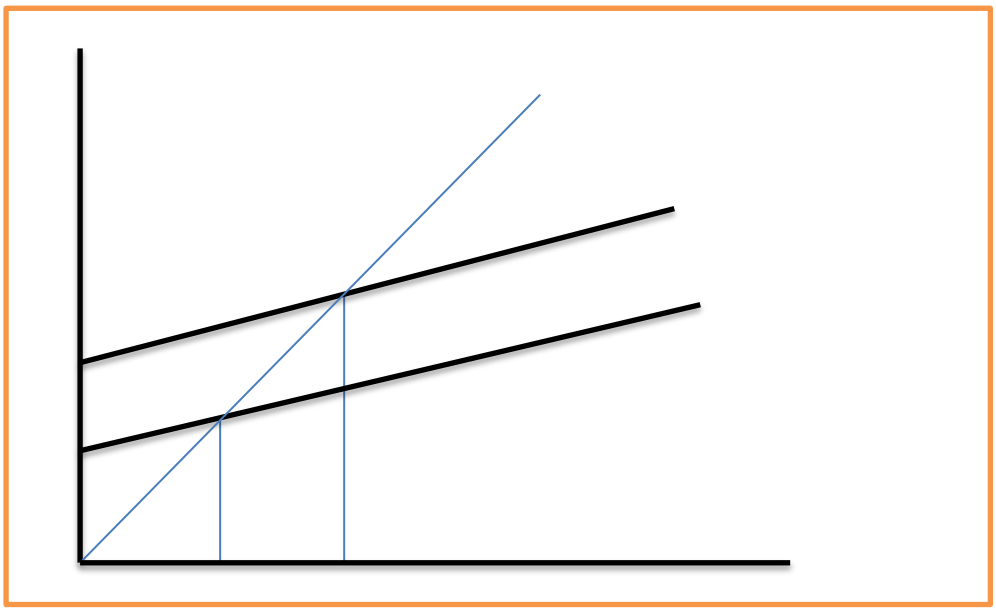

شكل (١٦) اثر فرض الضريبة على التوازن الاقتصادي

عند زيادة الضرائب ينتقل منحنى الطلب من AD1 الى AD2 والتوازن من E1 الى E2 ويقل الدخل من Y الى Yp (الدخل عند مستوى الاستخدام التام).

ولتحديد مقدار المبلغ المخفض من حصيلة الضرائب نتبع الالية وكما في المثال ادناه:

لنفرض ان لدينا دخل مقداره (١٦٠) مليون والدخل التوازني عند الاستخدام التام هو (١٠٠) مليون. كيف نعالج هذا الخلل عن طريق زيادة الضرائب؟ علما ان MPC= 0.75.

أ: ان الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية مقدارها (٦٠) مليون؟

ب: نوجد مضاعف الضريبة $K = \frac{-\text{MPC}}{1-\text{MPC}}$

مضاعف الضريبة $\frac{-0.75}{1-0.75} = \frac{-0.75}{0.25} = -3$

ج: مقدار الضريبة المفروضة: $\Delta Y = KT^* \Delta T$, $60 = 3^*\Delta T$, $\Delta T = 60/3 = 20$

ان زيادة الضرائب بمقدار (٢٠) يؤدي الى خفض الدخل بمقدار ٢٠ * ٣ = ٦٠ وعندما يعود الاقتصاد الى حالة الاستخدام التام. وتزول الفجوة التضخمية.

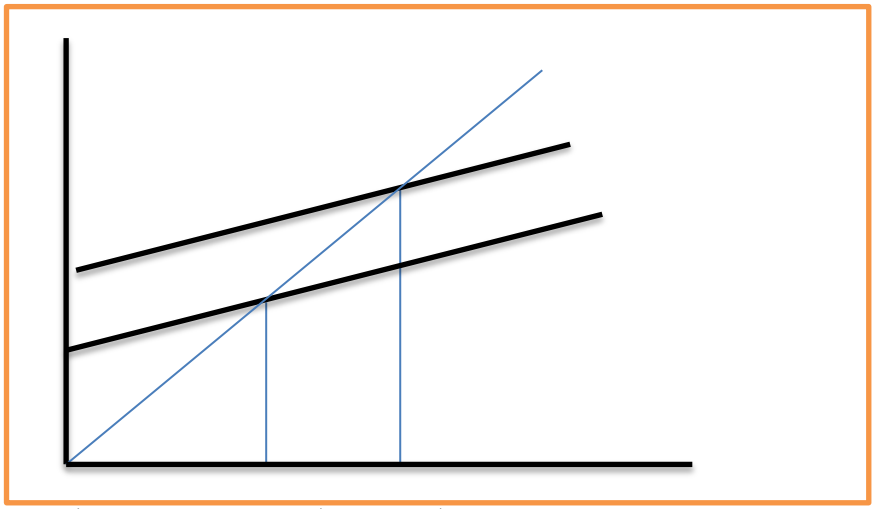

شكل (١٧) اثر فرض الضريبة في ازالة الفجوة التضخمية

٣-المزج بين خفض الانفاق العام (G) وزيادة الضرائب.

يمكن استخدام مزيج من السياسة المالية الانكماشية يتضمن خفض الانفاق العام G وزيادة الضرائب في وقت واحد.

مثال: لنفرض ان لدينا فجوة تضخمية مقدارها (١١٠) مليون. كيف نعالج هذه الفجوة باتباع اسلوب خفض الانفاق العام G وزيادة الضرائب معاً. علما ان MPC= 0.75.

١-مضاعف الانفاق الحكومي G $K = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$

٢-مضاعف الضريبة Kt $Kt = \frac{-0.75}{1-0.75} = \frac{-0.75}{0.25} = -3$

نقلل الانفاق الحكومي بمقدار (٢٠)مليون. ونزيد الضرائب بمقدار (١٠) مليون.

$\Delta Y = \Delta G * K + \Delta T * Kt$

$\Delta Y = 20 * 4 + 10 * 3 = 80 + 30 = 110$

مقدار الخفض المطلوب (الفجوة التضخمية)

❖ المحددات العملية للسياسة المالية

ان عمل السياسة المالية ليس بمضمون النتائج في تحقيق الاهداف التي تسعى لتحقيقها. اذ توجد محددات موضوعية تجعل عمل السياسة المالية يكتنفه الصعوبة وعدم الدقة وعدم التأكد من حالة الاقتصاد بالوقت المناسب ومن ثم قد يكون الاجراء المتخذ اكبر او اقل

مما ينبغي او قد يكون هذا الاجراء اتخذ في الوقت غير المناسب واليك بعض هذه المحددات.

١- الاخطاء المحتملة:

ان التنبؤ بحالة الاقتصاد من حيث التضخم او الكساد ليس بالامر السهل. وذلك لعدم توفر المعلومات الكافية والمؤشرات الواضحة. فقد لا يتم التعرف على الكساد او التضخم الا بعد مرور مدة زمنية قد تطول مما يتطلب اجراءات مضادة تأتي متأخرة بعض الشيء مما يزيد من صعوبة حل المشكلة وقد يقدر المسؤولون عن السياسة المالية تدخل بقدر معين سواء كان توسعي او انكماشي اكبر او اقل مما ينبغي وهكذا.

٢-فترات الابطاء:

تتمثل هذه في التأخير في الامور الاتية:

أ: قد لا يتم التعرف على حالة الاقتصاد بالوقت المناسب.

ب: عند تشخيص حالة الاقتصاد فان الاجراء المطلوب لا يتخذ الا بعد مدة من الزمن بسبب الاجراءات القانونية وغيرها .

ج: ان تأثير السياسة التوسعية او الانكماشية لا يظهر في الاقتصاد الا بعد مدة من الزمن ومن خلال الية عمل المضاعف .

٣-عدم التمييز بين الانكماش المحلي والكلي

قد يحدث انكماش او بطالة في منطقة جغرافية او صناعية معينة في هذه الحالة يجب عدم اتخاذ سياسة توسعية على صعيد الاقتصاد القومي، لان ذلك قد يؤدي الى التضخم. ولكن يجب معالجة هذه الحالة في الاقليم او الصناعة فقط ومن خلال زيادة الانفاق العام في هذه المنطقة التي تعاني من البطالة.

٤- الاعتبارات السياسية واثرها على السياسة المالية.

عادة ما يميل السياسيون الى اتخاذ سياسة مالية توسعية تتمثل بزيادة الانفاق وتخفيض الضرائب لان ذلك يحسن من صورتهم لدى الناخبين مما يساهم في تحقيق طموحاتهم السياسية ومستقبلهم السياسي، وان السياسيين عادة ما يعارضون السياسة الانكماشية حتى لو كانت الظروف الاقتصادية للبلد تتطلب ذلك.

٥-الاثار الجانبية للسياسة المالية.

اذا كانت السياسة المالية توسعية ومول عجز الموازنة من خلال الاقتراض من المصارف. فان ذلك سوف يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة وهذا يقلل من الاستثمار وشراء السلع المعمرة ويقل الطلب الكلي مما يقوض من تحقيق الاستقرار الاقتصادي اي يقلل من الاثر التوسعي للسياسة المالية.

اما اذا مول الانفاق العام من خلال الضرائب فان ذلك سوف يقلل من الدخل الممكن التصرف به مما يقلل من الاستهلاك ويقل الطلب الكلي وهذا يحد من فعالية السياسة المالية التوسعية.

اما في حالة السياسة المالية الانكماشية عندما تخفض الحكومة الانفاق العام او تزيد من الضرائب بهدف تحقيق فائض في الموازنة فان ذلك يؤدي الى ضغوط لخفض سعر الفائدة مما يؤدي الى زيادة الاستثمار الخاص وزيادة الطلب وهذا يضعف جزئياً اثر السياسة المالية الانكماشية في الاقتصاد.

❖ **السياسة المالية والسياسة النقدية**

من الضرورة بمكان ولنجاح عمل السياسة المالية في معالجة الخلل في التوازن الاقتصادي ولتحقيق الاستقرار يجب ان يكون هناك تنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ولكي لا يعرقل عمل احد السياستين عمل السياسة الثانية اذ يجب ان يسير عملهما بنفس الاتجاه. لكي يعزز عمل كل سياسة عمل السياسة الاخرى ومن ثم تحقيق الاهداف المشتركة بينهما.

فاذا كان الاقتصاد يعمل باقل من مستوى الاستخدام التام بمعنى يعاني من فجوة انكماشية. هنا السياسة المالية تكون توسعية اي تعمل على زيادة الانفاق الحكومي و/ او خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي بجانبيه الاستهلاكي والاستثماري. في هذه الحالة يجب على السياسة النقدية ان تتبع سياسة توسعية (زيادة عرض النقد) لكي تضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة. والا اذا ارتفعت الفائدة فانها تؤثر سلباً على الاستثمار ويقل الطلب الكلي مما يلغي الاثر الايجابي المؤمل من السياسة المالية التوسعية. بل عليها (السياسة النقدية) ان تعمل على خفض سعر الفائدة ليزداد الاستثمار ويزداد الطلب الفعال وفي ذلك تعزيز لعمل السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الفجوة الانكماشية والركود في الاقتصاد.

اما في حالة كون الاقتصاد يعمل باعلى من مستوى الناتج عند مستوى الاستخدام التام اي يعاني من التضخم فان السياسة المالية تكون انكماشية وتعمل على خفض الانفاق الحكومي و/ او زيادة الضرائب لكي تخفض الطلب الكلي ومن ثم القضاء على الفجوة التضخمية. هنا على السياسة النقدية ان تكون سياسة انكماشية تعمل على تقليل عرض النقد لكي يرتفع سعر الفائدة ومن ثم يقل الطلب الاستثماري ويساهم هذا في خفض الطلب الكلي ومن ثم القضاء على الفجوة التضخمية.

❖ الدورة الاقتصادية Business Cycles

تعريف الدورة الاقتصادية

هي التغيرات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي العام والاستخدام بصورة متعاقبة ولكن غير منتظمة.

- **مراحل الدورة الاقتصادية**

تتكون الدورة الاقتصادية من اربعة مراحل هي :

١-الكساد Depression

ينخفض النشاط الاقتصادي الى ادنى مستوى له. وينخفض الانتاج والدخول والمستوى العام للاسعار وتزداد البطالة وادنى نقطة في الانخفاض تسمى قعر الكساد Trough.

٢-الانتعاش Recovery

يبدأ النشاط الاقتصادي بالتحسن اذ يزداد الانتاج والدخول وتقل البطالة وفي نهاية هذه المرحلة ترتفع الاسعار قليلاً.

٣-الرواج (الازدهار) Boom

يكون النشاط الاقتصادي في اوج عظمته. اذ يزداد الانتاج والدخول تكون في اقصاها وتنحسر البطالة وتبدأ الاسعار بالارتفاع مما قد يؤدي الى التضخم. بعد هذه المرحلة يعود الاقتصاد ليدخل في ازمة جديدة.

٤-الانكماش Contraction

يتقلص النشاط الاقتصادي وتتدهور الحالة المعاشية بسبب انخفاض الانتاج والدخول وتزداد البطالة لينتهي المطاف بالاقتصاد الى مرحلة الكساد.

شاع استخدام مصطلح الدورة الاقتصادية في الادب الاقتصادي ولكن مفهوم الدورة يعني الانتظام في المراحل وفي تكرار مراحل الدورة في مدة من الزمن. ولكن حقيقة

الامر ان الدورات الاقتصادية بعد ازمة الكساد العظيم اصبحت تتميز بعدم الانتظام في تكرارها وكذلك عدم الانتظام في مراحلها من حيث الوقت لكل مرحلة ولا بعمق التغير الحاصل في كل مرحلة. لذلك من الاصح تسميتها بالتقلبات الاقتصادية بدلاً من الدورة الاقتصادية.

من الجدير بالذكر التنبيه الى ان ليس كل تقلب في النشاط الاقتصادي يعد دورة اقتصادية مثال ذلك لا تعد من قبيل الدورة الاقتصادية تقلب حدة النشاط الاقتصادي بين النهار والليل ولا نهاية الاسبوع (العطلة) او بدايته. ولا بداية الشهر حيث نستلم الدخول ونهايته. ولا التقلبات التي تحدث في المناسبات كالاعياد او بداية موسم الصيف او الشتاء او اوقات السياحة وغير ذلك. فهذه التقلبات معروفة السبب ويمكن توقعها بدرجة عالية من اليقين.

❖ النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية

توجد نظريات كثيرة تفسر حدوث الدورة الاقتصادية، سوف نختصرها في اربع مدراس اقتصادية هي:

١-المدرسة النقودية:

يرى انصار هذه المدرسة ان الدورة الاقتصادية هي ظاهرة نقدية بمعنى انها تتعلق بعرض النقد والطلب عليه وتغير في المستوى العام للاسعار ليس الا.

٢-المدرسة السلوكية:

ترى ان سبب حدوث التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي هو تأرجح سيكولوجية المنظمين والمستثمرين بين التفاؤل والتشاؤم حول فرص الاستثمار المربحة ومدى الثقة في المستقبل المنظور.

٣-مدرسة قصور الاستهلاك:

ان قصور وضعف القوة الشرائية لدى الفئات الدخلية الادنى يؤدي الى انخفاض طلبهم الاستهلاكي مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي الفعال وهذا يؤدي بالاقتصاد الى الركود والانكماش.

٤-مدرسة المغالاة في الاستثمار:

يرى اصحاب هذه المدرسة ان الاستثمار في انشطة اقتصادية اكثر مما تبرره الحاجة وعدم التناسق بين النشاطات المختلفة تدفع بالاقتصاد الى الركود. ومثال ذلك حدوث الاختراعات او اكتشاف موارد جديدة او فتح او فقدان اسواق..... كلها قد تؤدي الى التقلبات الاقتصادية.